الهيئة الاتحادية
للتنافسية والإحصاء
FEDERAL COMPETITIVENESS
AND STATISTICS AUTHORITY

United Arab Emirates

إصدار إحصائي

المرسوم بقانون رقم (6) لسنة 2015

أنشأ بموجب أحكام هذا المرسوم بقانون هيئة عامة اتحادية تسمى (الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء) تحل الهيئة محل المركز الوطني للإحصاء المنشأ بموجب القانون الاتحادي رقم (9) لسنة 2009 ومجلس الإمارات للتنافسية المنشأ بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (309/13م) لسنة 2009

Federal Authority | هيئة اتحادية

United Arab Emirates

UNITED ARAB EMIRATES دولة الإمـارات العربيـة المتحـدة
NATIONAL BUREAU OF STATISTICS المركـــز الوطنـــي للإحصـــاء

التقـرير التحليلي
للأبعـــاد الاقتصاديـــة والاجتماعيـــة
لدولـــة الإمـــارات العربيـــة المتحدة
لعام 2009 م

United Arab Emirates

دولة الإمارات العربية المتحدة

المركـــز الوطنـــي للإحصـــاء

التقرير التحليلي
للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية
لدولة الإمارات العربية المتحدة
لعام 2009م

أبريل 2010م

تقديم

شهدت دولة الإمارات العربية المتحدة منذ قيام الاتحاد إنجازات متميزة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، وأصبح الحديث عن نموذج الدولة مثالاً يحتذى من قبل عدد كبير من دول العالم، ومساره مجال فخر واعتزاز لمواطني الدولة. وعلى الرغم مما تحقق من إنجازات في السنوات الأخيرة ، وما هيأه الاقتصاد في مجالات الجذب والمناخ الاستثماري المحفز، لما يتمتع به من أمن واستقرار، وتشريعات حديثة تواكب المستوى المتقدم الذي وصل إليه الاقتصاد، وتتماشى مع المتغيرات التي تواكب تطور الاقتصاد العالمي من خلال ما يسمى بقطاعات الاقتصاد الجديد.

لكن الاقتصاد العالمي هزته الأزمة المالية العالمية التي بدأت مع منتصف عام 2008م، ومنها اقتصاد الدولة الذي يرتكز على سياسة الباب المفتوح والاقتصاد الحر مما أثر على مسيرة الاقتصاد واندفاعه، وظهرت تلك الأثار بوضوح في عام 2009.

يستعرض التقرير وهو الأول الصادر عن المركز الوطني للإحصاء أهم ما حدث في عام 2009م من تطورات على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، متناولاً لمحة عن أهم التطورات في الاقتصاد العالمي والإقليمي، وأهم مؤشرات الاقتصاد الكلي في الدولة، ومساهماته القطاعية المختلفة، واستراتيجية القاعدة الاقتصادية، وحركة التجارة الخارجية، وحالة إمارة دبي كحالة خاصة، والسكان والقوى العاملة والخدمات الصحية والتعليمية، والرعاية الاجتماعية ومستوى الحياة في الدولة، والنظرة المستقبلية لأسعار النفط، وتوقعات النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وتوقعات معدلات التضخم، والسياسات الخاصة بالاستقرار، والسياسة الصناعية، وسياسة سوق العمل، وسياسة التجارة الخارجية.

ويصدر العدد الأول من التقرير التحليلي للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لدولة الإمارات العربية المتحدة لعام 2009 م الذي تم إعداده في شهر أبريل من عام 2010م، كثمرة من إنجازات المركز الوطني للإحصاء بعد تأسيسه عام 2009م. ونأمل أن نكون قد وفقنا في تحقيق الأهداف المرجوة من إصداره كمرجع للجهات المختلفة والأكاديمية والقطاع الخاص، على المستويين المحلي والخارجي بما يخدم مسيرة التنمية المستدامة.

المهندس سلطان بن سعيد المنصوري

رئيس مجلس الإدارة

الفهرس

تقديم.....	3
الفهرس	4
فهرست الجداول.....	5
فهرست الأشكال البيانية.....	6
فريق العمل	7
الملخص التنفيذي.....	8
الفصل الأول: التطورات الاقتصادية الدولية والإقليمية	**12**
1.1 التطورات الاقتصادية الدولية.....	12
1.2 التطورات الاقتصادية الإقليمية.....	14
الفصل الثاني: التطورات الاقتصادية في دولة الإمارات العربية المتحدة	**15**
2.1المؤشرات الاقتصادية الكلية في دولة الإمارات العربية المتحدة.....	15
2.2مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي.....	19
2.3استراتيجية تنويع القاعدة الاقتصادية في دولة الإمارات العربية المتحدة.....	23
2.4التجارة الخارجية.....	25
2.5حالة إمارة دبي الخاصة.....	34
الفصل الثالث: التطورات الاجتماعية في دولة الإمارات العربية المتحدة	**35**
3.1السكان وسوق العمل.....	35
3.1.1 السكان.....	35
3.1.2القوى العاملة.....	37
3.2الخدمات الصحية.....	38
3.3الخدمات التعليمية.....	41
3.4خدمات الرعاية الاجتماعية ونوعية مستوى الحياة.....	44
3.4.1 نوعية مستوى الحياة في دولة الإمارات العربية المتحدة.....	44
3.4.2خدمات الرعاية الاجتماعية	44
الفصل الرابع: نظرة مستقبلية	**48**
4.1أسعار النفط.....	48
4.2 توقعات النمو للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدولة الإمارات العربية المتحدة.	51
4.3توقعات معدل التضخم.....	53
الفصل الخامس: السياسات والاقتراحات.....	**55**
5.1سياسة الاستقرار.....	55
5.2السياسة الصناعية.....	57
5.3سياسة سوق العمل.....	58
5.4سياسة التجارة الخارجية.....	59
المراجع.....	**62**

فهرست الجداول	رقم الصفحة

(2.10) - أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية في الدولة للفترة 2005-2009م	17
(2.20) - الأهمية النسبية لمساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي في دولة الإمارات العربية المتحدة للفترة 2005-2009م	21
(2.40) - أهم مؤشرات التجارة الخارجية غير النفطية للعامين 2008 و2009م (مليار درهم)	25
(2.41) - أهم الدول التي تم التعامل معها من حيث قيمة الواردات والأهمية النسبية لعام 2009م (مليار درهم).....	26
(2.42) - أهم الدول التي تم التعامل معها من حيث القيمة والأهمية النسبية للصادرات غير النفطية لعام 2009م (مليار درهم).....	28
(2.43) - أهم الدول التي تم التعامل معها من حيث قيمة إعادة التصدير والأهمية النسبية لعام 2009م. (مليار درهم).....	30
(2.44) - إحصاءات التجارة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة لعام 2009م حسب الإمارة (مليار درهم)	32
(3.10) - توزيع السكان حسب الفئات العمرية الموسعة في دولة الإمارات العربية المتحدة 2008 و2009	35
(3.20) - مؤشرات الخدمات الصحية للعامين 2007 و2008م.....	40
(3.30) - عدد المدارس والطلبة والمدرسين في التعليم العام لعامي 2007/2008 و 2008 /2009م.....	43
(3.40) - عدد الجمعيات ذات النفع العام للأعوام 2004-2009م.....	45
(3.41) - تطور عدد الحالات و قيم المساعدات الاجتماعية للأعوام 2005-2009 م بالدرهم.....	46

فهرست الأشكال البيانية	رقم الصفحة

(2.20) - نسبة مساهمة قطاعات الناتج المحلي الإجمالي للأعوام 2005-2009م 22

(2.40) - أهم مؤشرات التجارة الخارجية، غير النفطية للعامين 2008 و2009م... 25

(2.41) - أهم الدول التي تم التعامل معها من حيث قيمة الواردات والأهمية النسبية لعام 2009م (مليار درهم)..... 27

(2.42) - أهم الدول التي تم التعامل معها من حيث القيمة والأهمية النسبية للصادرات غير النفطية لعام 2009م (مليار درهم)..... 29

(2.43) - أهم الدول التي تم التعامل معها من حيث قيمة إعادة التصدير لعام 2009م. (مليار درهم)..... 31

(2.44) - إحصاءات التجارة الخارجية حسب الإمارة لعام 2009 م 33

(3.10) - توزيع السكان حسب الفئات العمرية الموسعة في دولة الإمارات العربية المتحدة لعامي 2008 و2009م..... 36

(3.40) - الجمعيات ذات النفع العام في دولة الإمارات العربية المتحدة للأعوام 2004-2009م..... 45

(3.41) - عدد الحالات وتطور قيم المساعدات الاجتماعية للأعوام 2005-2009م 46

(4.11) - الاستهلاك النهائي العالمي من الطاقة لعام 2008 م 49

(4.12) - إنتاج النفط الخام حسب مناطق العالم(%) 50

(4.20) - توقعات النمو للناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة من جهات مختلفة لعام 2010م 51

فريق العمل

الإشراف العام

راشد خميس السويدي	المدير العام

إعداد التقرير

د. أحمد قاسم بني ملحم	خبير اقتصادي
د. أوهان باليان	خبير التحليل الاقتصادي

لجنة المراجعة والتدقيق

عبد القادر أحمد المساوي

مأمون كساب

د.علي الشحي

راشد النعيمي

سفيان عوض

فيديا باركاش

زين الدين سالمة

د. علي طافور

عبد الشافي العشماوي

عبد العفو جمعة

محمد الباهي

عبدالله العبدالله

سهى عبد العظيم أبو دية

التصميم

نسرين طاحون

أسامة عبابنة

ملاحظة :

إن الرأي التحليلي للبيانات والمؤشرات الواردة في التقرير تعبر عن رأي معدي التقرير

الملخص التنفيذي

أثرت الأزمة المالية العالمية التي بدأت آثارها تظهر مع منتصف عام 2008م على الاقتصاد ، عندما بدأ أداء الاقتصاد العالمي يشهد حالة من الركود، بعد أن شهد فترة من النمو خلال الأعوام التي سبقت ذلك. كما انخفض معدل النمو الحقيقي العالمي من 5.2 % في عام 2007م إلى 3.2 % في عام 2008م. إنخفض معدل النمو على مستوى الدول المتقدمة اقتصادياً بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، ودول الاتحاد الأوروبي من 2.7 % إلى 0.9 % لنفس الفترة. وكان تأثير الأزمة على باقي الدول النامية والناشئة أقل حدة حيث انخفض معدل النمو فيها من 8.3 % في عام 2007م إلى 6.1 % في عام 2008م. واستمرت الآثار على اقتصادات دول العالم وخاصة الصناعية منها، حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي على مستوى العالم إلى ما نسبته 2.2 % في عام 2009م، مع ما رافق ذلك من انخفاض حاد في الإنتاج الصناعي والتجارة العالمية.

وكان رد الفعل لدى الحكومات استخدامها السياستين المالية والنقدية التوسعيتين، لدفع الطلب الكلي. ونجم عن ذلك تحقيق نجاحات جيدة، حيث بدأت بوادر الانتعاش الاقتصادي في الدول الصناعية تظهر حالياً. وقدر صندوق النقد الدولي أن الناتج المحلي الاجمالي العالمي يتوقع له زيادة بحوالي 4 % ومعدل النمو 4.2 % في عام2010، وهذا ناجم بصورة رئيسة عن زيادة الطلب المحلي الداخلي. إن اقتصادات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تأثرت أيضاً سلبياً خلال الفترة ذاتها بسبب تراجع أسعار النفط عالمياً، مع العلم أن أسعار النفط بدأت في الصعود أخيراً.

كما أثرت التطورات الإقليمية والعالمية في عام 2009م على اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة، وكان أثرها كبيراً نظراً لسياسة الانفتاح التي تتبعها الدولة وعلاقاتها الواسعة مع العالم الخارجي، ولكونها مُصَدراً رئيسياً للنفط على مستوى العالم. أما بالنسبة للأداء على مستوى الاقتصاد الكلي فيعتبر الإنفاق الاستهلاكي في دولة الإمارات العربية المتحدة المكون الرئيس في الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 47 %، يتبعه الاستثمار بنسبة 27%، الذي يعكس البيئة الجاذبة للاستثمار، وكانت المشتريات الحكومية في عام 2009م تمثل 19% من الطلب الكلي. وانخفض صافي الصادرات السلعية بنسبة 45% عاكساً التراجع في حركة التجارة العالمية، والتراجع في النشاط الاقتصادي في الدولة في عام 2009م. وأدى هذا أيضاً إلى انخفاض الأسعار، كما ظهر في انخفاض معدل التضخم من 12.3% عام 2008م إلى 1.56% في عام 2009م.

وبالرغم من التراجع في النشاط الاقتصادي عام 2009م، تابعت الحكومة بنشاط استراتيجية تنويع القطاعات الاقتصادية غير النفطية في الاقتصاد في مجالات الصناعات التحويلية وغيرها من الصناعات عالية القيمة، وكذلك الخدمات. وفي الجانب الآخر انخفضت التجارة الخارجية غير النفطية بنسبة

16 %في عام 2009م. عاكسة الانخفاض في مستوى الواردات والمعاد تصديره حيث بلغت نسبتها 20.7 %، 9.2 %على التوالي. إن الانخفاض في سوق العقار في إمارة دبي لنفس الفترة كان بسبب ما يعرف بـ المرض الهولندي(Dutch Disease) ، وهو الوضع الناجم عن هروب رأس المال بسبب انخفاض العائد في قطاع العقارات الذي سبب انتقال الموارد إلى قطاعات أخرى، وهذا ما تمت ملاحظته بصورة واضحة في انخفاض سوق العقارات في إمارة دبي. على الرغم من ذلك، تعتبر حالة إمارة دبي – حالة خاصة – بسبب التوسع في الاستثمار في البنية التحتية، مثل مترو دبي، برج خليفة، مطار آل المكتوم الدولي، الجسور والطرق الجديدة وغيرها، التي ستترك آثاراً إيجابية على النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

وصل تقدير عدد سكان دولة الإمارات العربية المتحدة حوالي 8.2 مليون شخص في عام 2009م، وفقاً للتقديرات الأولية للسجلات الإدارية. كما أظهرت نتائج مسح القوى العاملة الذي اعتمد على الأسرة كوحدة معاينة عام 2009م، والذي أجراه المركز الوطني للإحصاء، أن 53% من السكان هم مشتغلون ، ووصلت نسبة البطالة 4.2 % على مستوى إجمالي الدولة. هذا ويوجد في الدولة نظام صحي متقدم نسبياً ، كما اتبعت الدولة استراتيجية لتحسين معدلات الأعمار لدى الجنسين، واستئصال كل أنواع الأمراض، وأسست آلية نشطة لنظام الكشف المبكر عن الأمراض المستعصية. واستمرت وزارة الصحة في تطوير نظام للخدمات الصحية الأولية من خلال تأسيس شبكة متكاملة من المراكز والعيادات الطبية. واستمرت الحكومة كذلك في تقديم فرص التعليم المتساوية لجميع السكان من المواطنين والوافدين، من خلال إيجادها الحلول للتحديات التي تواجه نظامها التعليمي على الرغم من تعدد الجاليات لديها. وكل ما تحقق في التنمية الاجتماعية لديها أوصلها إلى المرتبة الأولى في نوعية جودة الحياة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وهذا الترتيب العالي الذي وصلت إليه دولة الإمارات العربية المتحدة، كان وفقاً لنتائج المسح الذي أجرته وحدة المعلومات الاقتصادية EIU التابعة للمجلة الاقتصادية التي تصدر في بريطانيا، (الإكونومست)، نتيجة لمسحها عام 2009م، كما جاء ترتيبها 15 من بين160 دولة في العالم شملها المسح.

يعتمد مستقبل اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة أولاً على مستقبل سعر برميل النفط ، وثانياً على نجاحها في تحقيق استراتيجية تنويع القاعدة الاقتصادية، وخاصة الصناعات التحويلية في القطاعات غير النفطية عالية القيمة وغيرها من القطاعات والخدمات. وتتراوح أسعار النفط حالياً بين 75-85 دولاراً للبرميل مع بوادر وجود ضغوط تدفعها نحو الاتجاه الصاعد الناجم عن الانتعاش في الاقتصاد الأمريكي والعالمي وزيادة الطلب على المستوى العالمي، هذا في حالة عدم حدوث أية مستجدات غير متوقعة.

وفي جانب العرض، يتوقع أن يبدأ الطلب في الازدياد مع أواخر العام 2010م. مما سيؤدي إلى استيعاب الفائض في العرض، ويحافظ على مستوى الأسعار الحالي بين 75-85 دولاراً للبرميل. لذلك إن التوقعات لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الدولة لعام 2010م، وحسب تقديرات المركز الوطني للإحصاء ستصل إلى 3.2%. كما تراجع معدل التضخم في عام 2009م إلى 1.56% مع التوقع أنه سيستمر

في الانخفاض إلى 1.1% مع نهاية عام 2010م. وسيعاود الصعود عام 2011 إلى ما نسبته 2- 2.5 % مع عودة الانتعاش إلى الاقتصاد العالمي.

في بداية عام 2009م، بدأت السلطات النقدية والمالية في الدولة التدخل لتقليل الآثار السلبية الناجمة عن تراجع الاقتصاد العالمي، واتخاذها عدة إجراءات لدعم السيولة المصرفية لتمويل الانتعاش الاقتصادي. وأوجد المصرف المركزي الإماراتي تسهيلات للمصارف بما حجمة 70 مليار درهم (19 مليار دولار أمريكي) وبدأت عندها مراجعة السيولة بدقة أكبر. ووصلت الودائع المصرفية إلى 950 مليار درهم (259 مليار دولار) في نهاية الربع الأول من عام 2009م، وزادت إيرادات المصارف بما نسبته 18% من سبتمبر 2008م إلى مارس 2009م.

وفي الوقت الذي قامت فيه الجهات المختصة بتبني سياسات نقدية توسعية، زادت أيضاً من الإنفاق خلال عملية التوسع في استخدامها للسياسة المالية لتعويض العجز الحاصل في الطلب الكلي، وكنتيجة لذلك ارتفع الإنفاق الحكومي الإجمالي للإمارات من 254 مليار درهم (69.2 مليار دولار) في عام 2008م ليصل إلى 289 مليار درهم (78.8 مليار دولار) في عام 2009م، أي ما نسبته 14%. وكلتا السياستين التوسعيتين المالية والنقدية نجحتا في تحفيز الطلب الكلي من خلال زيادة الاستهلاك، والاستثمار، والإنفاق الحكومي كمحركات للنمو الاقتصادي. وإضافة لهذه السياسات من أجل إعادة الاستقرار إلى الاقتصاد على المدى القصير، استمرت الجهات المختصة باستخدام سياسات صناعية للتنمية المستدامة ،هادفة لتنويع القاعدة الاقتصادية على المدى الطويل.

إن أهم السياسات الخاصة بسوق العمل والتي نفذت في عام 2009م، كان نظام حماية الأجور الذي اعتبر إنجازاً كبيراً في مراقبة الدفعات المالية للعمال غير المهرة في قطاع الإنشاءات، الذي فرض على جميع الشركات دفع الأجور من خلال نظام التحويل الإلكتروني لرواتبهم بدلاً من الدفع نقداً. وازداد عدد عمليات التفتيش مما أدى إلى تحسن ملموس في مستوى معيشة العمال، حيث أجرى المفتشون حملات تفتيشية منتظمة للتأكد من أن العمال تهيأ لهم ظروف ملائمة للعيش، وذلك تنفيذاً للقانون. ومع أن القوانين كانت موجودة في السنوات السابقة ، لكن شهد عام 2009م، الالتزام الكامل بتطبيقها حيث دلت الأرقام على أن عمليات التفتيش ازدادت من 45000 عملية في عام 2008م، لتصل إلى 75000 في عام 2009م. ووجد 677 شركة مخالفة، كان منها 436 شركة سُجلت عليها المخالفة للمرة الأولى. بينما تمت مخالفة 241 شركة بغرامة مضاعفة، لأنها تكررت مخالفاتها.

استمرت حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة في تطوير اتفاقيات مع الشركاء التجاريين خصوصاً ضمن إطار عملي، يتطلب سياسات جريئة ومتقدمة، ليصبح بمقدورها التمكن من المنافسة ضمن أجواء تسودها المنافسة الحادة في العمليات التجارية في وجه السياسات الحمائية التي ينتهجها العالم حالياً. إن سياسات التجارة الحرة التي اتبعت في دولة الإمارات بدون شك ستؤدي إلى زيادة الإنتاجية المحلية والتي

تمتاز صناعاتها الجديدة الناشئة بأنها ذات قيمة عالية ومقدرة تنافسية أعلى مما هي عليه الآن، مما سينعكس على وضعها التنافسي بصورة إيجابية في الأسواق العالمية.

تقدم الدولة مساهمات عينية ونقدية على مستوى الساحة العالمية من خلال المساعدات والعون الخارجي، من مساعدات تنموية وإنسانية وتبرعات خيرية إلى أكثر من 140 دولة، تقدم من خلال 25 جهة ومؤسسة عاملة في تقديم المساعدات الخارجية. ولقد بلغت قيمة هذه المساعدات منذ عام 1971 وإلى نهاية عام 2009م، ما حجمه 132.573 مليار درهم(36.1 مليار دولار أمريكي)، كان منها على مدى السنوات 2000 -2008م، أكثر من 32 مليار درهم (8.7 مليار دولار). وجاءت منطقة الشرق الأوسط في المرتبة الأولى التي تلقت مساعدات من الدولة خلال نفس الفترة المذكورة بنسبة 46.7% تلتها شمال إفريقيا بنسبة تزيد عن ما نسبته 22.3%.

الفصل الأول: التطورات الاقتصادية الدولية والإقليمية

1.1 التطورات الاقتصادية الدولية

أثرت الأزمة المالية العالمية التي بدأت آثارها تظهر مع منتصف عام 2008م على الاقتصاد، والتي تعتبر أشد أزمة تحصل منذ الكساد الكبير الذي حدث خلال الأعوام 1929-1933م، بدأت الأزمة عندما بدأ أداء الاقتصاد العالمي يشهد حالة من الركود، والتي جاءت بعد أن شهد فترة من النمو خلال الأعوام التي سبقت ذلك. لقد انخفض معدل النمو الحقيقي العالمي من 5.2% في عام 2007م إلى 3.2% في عام 2008م. وعلى مستوى الدول المتقدمة اقتصادياً بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، ودول الاتحاد الأوروبي انخفض معدل النمو من 2.7% إلى 0.9% في عام 2008م. وكان تأثير الأزمة على باقي الدول النامية والناشئة أقل حدة حيث انخفض معدل النمو فيها من 8.3% في عام 2007م إلى 6.1% في عام 2008م.

لقد تراجع الناتج المحلي الإجمالي إلى ما نسبة 2.2% في عام 2009م، رافقه تراجع حاد للإنتاج الصناعي وحركة التجارة العالمية.[1] وبدأت الأزمة في قطاع العقارات والأسهم، التي نجمت عن معدل الفائدة المنخفض، والقروض السهلة متزامنة مع معدل بطالة عالٍ، ويتوقع لها أن تستمر حتى عام 2011م، يرافقه تغيرات هيكلية في القطاع الصناعي. وكان الأثر الواضح للأزمة ناجم عن نقص السيولة على المستوى العالمي وفقدان الرغبة للمخاطرة بصورة هائلة. ويمكن تصنيف الأزمة على أنها " مصيدة للسيولة"، وهي الحالة التي أدت إلى انخفاض معدل الفائدة، وبالتالي لم يستطع الوسطاء الماليون والآخرون من المجتمع أن يشاركوا بأنشطة الإقراض أو تقديم الديون بنشاط كافٍ.

وكان رد فعل الحكومات استخدامها السياستين المالية والنقدية التوسعيتين، لدفع الطلب الكلي. نجم عنه تحقيق نجاحات جيدة، حيث بدأت بوادر الانتعاش الاقتصادي في الدول الصناعية تظهر حالياً. وقدر صندوق النقد الدولي أن الناتج المحلي الإجمالي العالمي يتوقع له زيادة بحوالي 4%، وهذا ناجم عن زيادة الطلب الداخلي المحلي. وسيرتفع النمو الاقتصادي إلى 4.2% في عام 2010م. ولقد تأثرت اقتصادات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أيضاً وبصورة سلبية بسبب تراجع أسعار النفط عالمياً، مع العلم أن أسعار النفط بدأت في الصعود أخيراً.

تصدت دول العالم ومنها حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة لمواجهة الأزمة من خلال تبنيها عدة سياسات على المستويين، السياسة المالية، والسياسة النقدية، بقصد تحفيز الطلب الكلي الذي نجم عنه نقص واسع في الطلب الإستهلاكي. علاوة على ذلك هناك عدة بلدان، وخاصة في آسيا، التي اعتمدت على أسواقها المحلية الواسعة للمحافظة على معدلات النمو التي تحققت في السابق، ولم تتأثر هذه البلدان كما

---

1) أ- البنك الدولي (2010).

ب- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، سبتمبر 2009م.

تأثرت الدول عالية الدخل في أمريكيا الشمالية وأوروبا. كذلك ضخت الحكومات كميات كبيرة من السيولة في نظامها المالي، وتبنت تشريعات جديدة لتحسين وتنظيم وتقديم النصح للمصارف التجارية والاستثمارية[2] لتؤدي بالنهاية لضبط أنشطتها المختلفة.

لذلك اعتبرت هذه السياسات ناجحة في عكسها التراجع الحاصل في الأشهر الأخيرة التي أدت إلى تراجع مؤشرات الاتجاهات الكلية للناتج المحلي الإجمالي الناجمة عن التخوف. ويلاحظ أن النتائج المشجعة بدأت تظهر في الأسواق المالية، وسوق العقارات، التي ربما تعتبر مؤشراً على الخروج من حالة التردد التي سادت تلك الأسواق في السابق. كما ساهمت الإجراءات الحكومية من خلال حزمة معالجاتها للنشاط الاقتصادي في إبعاد حالة الشعور بالخوف لدى المؤسسات والأفراد من خلال تحريك النشاط الاقتصادي والذي يؤدي بالتالي إلى تحريك الطلب الكلي.[3]

ولقد قدر صندوق النقد الدولي في نشرته الأخيرة[4] الصادرة في يناير 2010م، أن الاقتصاد العالمي سينمو خلال عام 2010 بما معدله 4.2%، مما يعكس وضعاً مغايراً لتقديراته عن شهر أكتوبر2009م، والتي كانت 0.75% كما وردت بنفس المصدر.[5] لكن هذا التعافي متوقع له أن يبقى ضعيفاً في البلدان عالية الدخل، والتي تتأثر بالطلب المحلي على الاستهلاك مقارنة بباقي بلدان العالم. علاوة على ذلك ستشاهد معدلات من البطالة المرتفعة على المستوى العالمي، والديون الحكومية العالية، وستواجه ميزانية الأسرة الضعيفة تحدياً جاداً، على الرغم من المخزون السلعي الموجود حالياً، كما يرافقه توقعات بزيادة في الأسعار خلال الفترة التي يعود فيها الاقتصاد للتعافي في مراحله الأولى. ويعزى ذلك بصورة أساسية للتعافي القوي الذي يتوقع أن تشهده الدول الآسيوية، والدول المنتجة للنفط، والتي امتازت في السابق بملاءة عالية. ومن الجدير بالذكر، أن صندوق النقد الدولي، يتوقع لأسعار النفط أن ترتفع عام 2010-2011 إلى 82 دولاراً للبرميل فيما إذا بقيت الأحوال كما هي عليه حالياً، ولم يحصل أي تطورات تربك سوق النفط العالمية.

---

2) بعد الكساد العظيم عام 1933 ، اعتمد الكونغرس الأمريكي المرسوم Glass-Steagall الذي نظم أنشطة المصارف التجارية لكي يمنعها من العمل في الأنشطة الخطرة. وجعل عمل هذه «المصارف» مملاً لأنه وضعها بشكل أولي لتأمين القروض للمستهلكين وللشركات مستندة إلى ضمانات مشددة. في عام 1999، استبدل الكونغرس هذا المرسوم بخط فاصل لم يميز بين المصارف التجارية والاستثمارية عندها، بدأت المصارف التجارية تدخل في الأنشطة التي ليس لديهم معرفة بها .

3) يمكن للطلب الاستهلاكي في البلدان عالية الدخل أن يصل إلى 70% من مجموع الطلب الكلي مقارنة مع نسبة الاستثمار والتجارة الخارجية.

4) انظر صندوق النقد الدولي (يناير 2010)

5) انظر صندوق النقد الدولي (أكتوبر 2009)

1.2 التطورات الاقتصادية الإقليمية

تعتبر الاقتصادات العربية بصورة عامة من الاقتصادات المنفتحة على الاقتصاد العالمي، لذا فإن التطورات الاقتصادية التي تجتاح العالم تؤثر بشكل مباشر على اقتصادات الدول العربية، ومنها اقتصادات المنطقة عامة وعلى وجه الخصوص اقتصادات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وعلى الرغم من انخفاض معدل النمو للاقتصاد العالمي في عام 2008م، إثر تفاقم الأزمة المالية العالمية، وذلك بعد انهيار سوق الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، والذي وصل إلى 3.2% عام 2008م مقارنة مع 5.2% في عام 2007م، إلا أنَ دول المنطقة والتي تشمل معظم الدول العربية ومنها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، قد استمر الأداء لديها بشكل جيد، بالرغم من انخفاض معدل نموها من 6.3% في عام 2007م، إلى 5.9 في عام 2008م، 3.2% في عام 2009م[6] التي بذلت حكوماتها جهوداً جيدة لتقليل الآثار الناجمة عن الأزمة المالية العالمية، فضخت الأموال في الجهاز المصرفي لتعزيز قدرته على الإقراض واستعادت الثقة فيه، ووضعت الخطط لتحفيز النشاط الاقتصادي من خلال زيادة الإنفاق الاستثماري الحكومي ودعم الأنشطة الاقتصادية المتضررة من الأزمة.

لقد عانت اقتصادات دول المجلس من الانكماش نتيجة للتراجع في أسعارالنفط وما نجم عن ذلك من آثار نتيجة لتباطؤ الاقتصاد العالمي. لكن وعلى الرغم من أن سعر برميل النفط انخفض خلال عام 2009م، من حوالي 96 دولاراً للبرميل في عام 2008م إلى 60 دولاراً. فقد ساهمت سياسة الأوبك ومنها دول الخليج المنتجة والمصدرة للنفط من وقف الانخفاض الحاد الذي شهدته الأسعار. وتراجعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس عام 2009م عنه في عام 2008م بالأسعار الجارية. حيث بلغ عام 2009م، 835 مليار دولار، بينما كان 1.2 تريليون دولار في عام 2008 م .

كما عانت ميزانيات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من عجز مقداره 5 مليار دولار عام 2009م في حين كان لديها فائض بلغ حجمه 225 مليار دولار في عام 2008م، على الرغم من أن ذلك يشكل انخفاضاً حاداً، لكنه يسجل لنفس الدول انخفاض معدل التضخم لديها والذي تراوح بين 1.5 في دولة الإمارات العربية المتحدة و6% في دولة قطر. بينما كان 12.3% في دولة الإمارات العربية المتحدة في عام 2008م. ويتوقع أن يشهد عام 2010 نمواً اقتصادياً بحوالي 5.2% لاقتصادات الدول العربية.

يتوقع عودة النشاط الاقتصادي بمعدلات مرتفعة إلى الاقتصادات العربية وبالتالي زيادة العوائد والمنافع على الأنشطة المختلفة، ومنها سوق العمل، وبالتالي زيادة حوالات العاملين من دول مجلس التعاون إلى الدول المصدرة لتلك العمالة، وخاصة في الأردن وسوريا ولبنان ودول المغرب العربي والسودان ومصر، مما سيعود على الجميع بالمنفعة. كما سيؤدي ذلك بطريقة مباشرة وغير مباشرة إلى زيادة حركة التجارة بشقيها الصادرات والواردات بين دول الإقليم ، ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

---

6) الأمانة العامة للجامعة العربية، التقريرالاقتصادي العربي الموحد سبتمبر 2009م، صفحة 13-18.

الفصل الثاني: التطورات الاقتصادية في دولة الإمارات العربية المتحدة

2.1. المؤشرات الاقتصادية الكلية في دولة الإمارات العربية المتحدة

أثرت التطورات الاقتصادية الإقليمية والدولية على اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة، ويعزى ذلك لإتباعها سياسة الاقتصاد الحر(الباب المفتوح)، وأنها من الدول المهمة في تزويد الاقتصاد العالمي بسلعة النفط مما يؤثر على اقتصادها الناشئ. وتتأثر المؤشرات الكلية لاقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة بصورة دقيقة بالتقلبات التي تنتج عن سعر النفط، والطلب الكلي لدى باقي مناطق العالم. وكلا المتغيرين، يؤثران بشكل واضح على معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في الدولة.

وبصورة خاصة إن انخفاض أسعار النفط من ذروتها في منتصف عام 2008م، إلى ما وصلت عليه عام 2009م، نتج عنه تراجع في العوائد المالية من النفط والغاز بنسبة 32% التي وصلت إلى 69.9 مليار دولار، مما أدى إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي في الدولة. الذي يعزى إلى الهبوط في أسعار العقارات والتراجع في التجارة الخارجية. يظهر الجدول رقم(2:10) أن الناتج المحلي الحقيقي قد ازداد بنسبة 1.3% في عام 2009م، مقارنة مع الناتج المحلي الإجمالي في عام 2008م. ومن أجل معرفة الإنجاز بصورة شاملة على مستوى الإقتصاد الكلي في عام 2009م، فمن المفيد أن ينظر بصورة دقيقة إلى المكونات المختلفة للناتج المحلي الإجمالي، وتحديداً الإنفاق الاستهلاكي، والاستثمار الخاص، والمشتريات الحكومية، وصافي الصادرات.

يعتبر الإنفاق الاستهلاكي[7] المكون الأكبر للناتج المحلي الإجمالي، من مجموع الإنفاق في الاقتصاد. يلاحظ من الجدول رقم (2:10)، أن الإنفاق الاستهلاكي في دولة الإمارات العربية المتحدة عام 2009م، كانت نسبته 47% من مجموع الإنفاق، مما يعكس الأثر الكبير للطلب الاستهلاكي كمصدر مهم للنمو في اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة.

ولقد ازدادت مؤشرات الاقتصاد الكلي بحوالي 70% عن مستواها في عام 2005م، عاكسة انتقال الدولة من اقتصاد يقوده النفط إلى اقتصاد تقوده القطاعات الأخرى مع إعطاء أهمية متزايدة للاستهلاك. أما المكون الثاني للطلب الكلي فهو الاستثمار الخاص،[8] الذي ازداد بحجم كبير عن مستوياته في عام 2005م حوالي 360% ويمثل ما نسبته 27% من مجموع الطلب في الدولة مبينة هذه النسبة البيئة الجاذبة للاستثمار وبصورة عالية . وأوضحت نسبة المشتريات الحكومية[9]، التي كانت حوالي 20% من مجموع الطلب الكلي المستوى الذي يرقى إلى النسب التي وصلت إليها الدول ذات الدخل المرتفع. وتأتي أهمية المكونات في الطلب الكلي لكون زيادته في السنوات الأخيرة تُعزى بصورة كبيرة إلى التدخل الحكومي

---

7) يعرف الإنفاق الاستهلاكي بأنه إنفاق الأسر على السلع المعمرة وغير المعمرة، والإنفاق على مختلف أنواع الخدمات.

8) الاستثمار الخاص: مجموع الاستثمار في الأعمال على المصانع والمعدات ،والاستثمار في المباني من قبل الأسر، والاستثمار في المخزون.

9) تتكون المشتريات الحكومية من مشتريات الحكومة غير المسائل الدفاعية والإنفاق على البنية التحتية.

في الاقتصاد المتمثل في التوسع في السياسة المالية على الأجل القصير الباعث إلى الاستقرار، تلك السياسة التي أدت إلى تأثير عكسي على كلا الإنفاق الحكومي، والاستثمار كمصدرين للطلب الكلي، وذلك لدفع الناتج المحلي الإجمالي نحو الازدياد. ويأتي صافي الصادرات[10] كمكون نهائي للطلب الكلي في اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة، والذي كان قليلاً نسبياً حيث بلغ من فائض الصادرات حوالي 16 مليار دولار. وتراجع بنسبة 45% عن مستواه في عام 2008م. ويعزى هذا إلى الانخفاض الكبير في سعر النفط من حوالي 145 دولار للبرميل في منتصف عام 2008م، ليصل إلى حوالي 70 دولار في عام 2009[11].

10) يعرف صافي الصادرات ، أنه الفرق بين الصادرات والواردات (الميزان التجاري) وإذا كان الفارق موجباً، يدل على أن لديه فائضاً، والعكس يدل على معاناته من العجز بالميزان التجاري.

11) من الجدير ذكره أن معادلة الإنفاق على الدخل ، الناتج المحلي الإجمالي = الاستهلاك + الاستثمار+ المشتريات الحكومية+ (الصادرات – الواردات)، وعندما تستخدم في تطبيق الوارد بالجدول أعلاه فإن المجموع يساوي 914.3 مليار درهم(249 مليار دولار).

جدول رقم (2.10)

أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية في الدولة للفترة 2005-2009 (مليار دولار أمريكي)**

البيان	2005	2006	2007	2008	*2009
الناتج المحلي الإجمالي والأسعار					
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار درهم إماراتي)	506.8	643.5	758.0	934.3	914.3
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	138.0	175.2	206.4	254.4	249.0
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	107.3	121.2	128.7	138.3	140.1
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (مليار درهم إماراتي)	393.9	445.1	472.8	509.9	514.5
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (التغير %)	13.1	13.0	6.2	7.4	1.3
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للمواد النفطية	34.4	39.2	42.3	46.4	40.5
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للمواد غير النفطية	72.9	82.0	86.4	91.9	99.6
التضخم (التغير ٪ في الرقم القياسي لأسعار المستهلك)	6.2	9.3	11.1	12.3	1.56
الإنفاق الاستهلاكي					
الإنفاق الاستهلاكي الخاص	68.7	85.2	95.4	115.8	118.1
الاستثمار					
الاستثمار الخاص	14.5	19.9	52.2	63.3	66.8
التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي الخاص	12.9	18.1	50.2	59.2	62.7
التغير في المخزون	1.6	1.8	2.0	4.1	4.1
المشتريات الحكومية					
إجمالي المشتريات الحكومية	26.7	307	38.2	46.2	48.0
الإنفاق الاستهلاكي الحكومي	14.0	15.8	20.7	23.6	24.0
التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي الحكومي	12.7	14.9	17.5	22.6	24.0

البيان	2005	2006	2007	2008	*2009
إجمالي الإدخار					
إجمالي الإدخار	42.6	59.3	72.8	92.4	82.9
صافي الإدخار	28.1	39.4	20.6	29.1	16.1
التجارة الخارجية					
الصادرات والمعاد تصديره من السلع والخدمات	122.1	152.4	186.7	248.8	209.6
الصادرات والمعاد تصديرة من المواد النفطية	55.1	70.1	73.8	102.1	69.9
الصادرات والمعاد تصديرة من المواد غير النفطية	67.0	82.3	112.9	146.7	139.7
إجمالي الواردات من السلع والخدمات	93.9	112.9	166.1	219.7	193.5
صافي الصادرات	28.2	39.5	20.6	29.1	16.1

المصدر: المركز الوطني للإحصاء، دولة الإمارات العربية المتحدة.

* بيانات أولية

** الدولار الأمريكي = 3.67 درهم إماراتي.

كذلك يعزى صافي الصادرات إلى الميزان بين الادخار والاستثمار حيث يمثل تدفق السلع والخدمات وتدفق رأس المال وجهان لعملة واحدة. وبعبارة أخرى، إن العلاقة بين الاقتصاد المحلي والخارجي تمثل المساواة بين فارق الادخار والاستثمار، وصافي الصادرات. إذا كان الإدخار أكبر من الاستثمار سيكون صافي الصادرات موجب وبنفس الحجم، وإذا كان الإستثمار أكبر من الإدخار، عندها سيكون صافي الصادرات سالباً وبنفس الحجم. وبالتالي ستشهد البلد في الحالة السابقة صافي تدفق لرأس المال مما يمكن الأجانب من شراء منتجاتها بصورة أكثر. و في الحالة الأخيرة، ستشهد البلد تدفقاً لرأس المال اللازم لتمويل الاستثمارات بعد أن يتم استثمار المدخرات الداخلية. يلاحظ من جدول رقم (2:10)،أن عام 2009م قد شهد فارقاً بين الادخار والاستثمار بما مقداره 16.1 مليار دولار، ويساوي هذا صافي الصادرات بواقع 16.1مليار دولار(الفارق بين الصادرات والواردات)، وهو الرقم المماثل لرأس المال المتدفق إلى الخارج خلال فترة تراجع الاقتصاد. كما يلاحظ بصورة خاصة في قطاع العقارات في إمارة دبي، ويعزى ذلك إلى انخفاض الأجور، وانتقال الموارد من القطاعات غير الخدمية، التي ظهرت واضحة في عام 2009م، في دولة الإمارات العربية المتحدة. وأدت إلى تراجع في معدل التضخم من 12.3% عام 2008م إلى 1.56% في عام 2009م.

لهذا السبب، يعتبر مؤشرالرقم القياسي لأسعار المستهلك من المؤشرات المهمة، والذي يستخدم لقياس معدلات الإنفاق الاستهلاكي وخاصة في أسواق العمل المرنة بصورة كبيرة، كما هو الحال في دولة

12) من الجدير ملاحظته ، أن الرقم القياسي لأسعار المستهلك لايعكس لوحده معدل التضخم. ويقيس التضخم التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك من فترة لأخرى.

الإمارات العربية المتحدة.[12] وتعزى غالبية مستويات الزيادة في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (التضخم) مثل الطلب التضخمي، إلى ارتفاع تكاليف مدخلات الإنتاج، والتضخم المستورد، وذلك بشكل واضح خلال فترة الركود الاقتصادي، وغالباً بسبب الفجوة بين حجم الطلب الكلي والعرض الكلي من السلع والخدمات، حينما يكون الاقتصاد يواجه حالة من عدم التشغيل الكامل. هذه الحالة في الاقتصاد العالمي أبرزت التخوف من تفشي ظاهرة التضخم على المستويين المحلي والإقليمي. لكن الدول المصدرة للنفط تقليدياً، تواجه دائماً حالة تفشي ظاهرة التضخم حينما ترتفع أسعار النفط في الأسواق العالمية، وهي عبارة عن زيادة مساهمة قطاعات الخدمات والعقارات غير الموجهة للتصدير، مثل العقارات، المصارف، والسياحة، على حسابات القطاعات الأخرى التقليدية مثل القطاعات الإنتاجية. وقد كانت هذه الظاهرة واضحة وملموسة خلال الفترة 2006-2008م في دولة الإمارات العربية المتحدة، والتي تزامنت مع مستوى عالٍ من تدفق رأس المال الأجنبي الناجم عن الارتفاع الهائل لإسعار النفط وخاصة في دبي، والتي أوصلت معدلات التضخم إلى مستويات غيرمسبوقة تجاوزت 10%.

فرضت الأزمة المالية العالمية، وتراجع أسعار النفط تخفيض معدلات التضخم، التي تراوحت بين 1-2% ،[13]وبناء على ذلك فإن من المفيد العمل على الدراسة والتحليل لمعرفة مدى المساهمة على المستوى القطاعي لمعرفة مدى تأثير مختلف القطاعات على الاقتصاد الكلي.

2.2 مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي

ساهم قطاع النفط في عام 2009م بحوالي 29% من الناتج المحلي الإجمالي، بينما جاءت المساهمات الأخرى من القطاعات غير النفطية[14]. كما بينت الخطط الاقتصادية لكل من إمارتي أبوظبي ودبي،[15] أن الأهداف الطويلة الأجل لإستراتيجية التنمية في دولة الإمارات العربية المتحدة تهدف إلى تنويع القاعدة الاقتصادية بعيداً عن قطاع النفط، والتحول إلى القطاعات الأخرى في الخدمات مثل: التجارة، والدعم اللوجستي، والسياحة، والخدمات المالية، والصناعات التحويلية عالية القيمة. كما أوضح الجدول رقم (2:20) أن مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي في عام 2009م، كانت حوالي 71%، والنسبة الأكبر هي لمساهمة المؤسسات في الصناعات التحويلية، إذ بلغت نسبتها 16.2%، وبعدها قطاع الإنشاءات بنسبة 10.7%، وتجارة الجملة والتجزئة وخدمات الصيانة بنسبة 9%، كذلك شهد قطاع العقارات انخفاضاً ملحوظاً عام 2009م، وبقيت مساهمته كبيرة وبنسبة 8.2% من مجمل الناتج المحلي الإجمالي، مع إستمرار وجود عدد كبير من مشروعات البنية التحتية التي ما زالت تحت الإنشاء في إمارة أبوظبي على العكس من تراجعها في إمارة دبي.

يعتبر دور الحكومة تقليدياً في شتى الخدمات التي تقدمها، والتي تساهم بنسبة 8%، حيث تعكس

---

13) حسبت هذه التقديرات من قبل قسم إحصاءات الأسعار والأرقام القياسية في المركز الوطني للإحصاء.

14) يحتوي قطاع النفط على النفط والغاز الطبيعي وأحيانا يُطلق عليه قطاع المنتجات النفطية.

15) أنظر خطة استراتيجية إمارة دبي التنموية(2015) و الرؤية الاقتصادية لإمارة أبوظبي 2030 الصفحات من 113-120.

الدور الكبير الذي يضطلع به القطاع العام في مجالات خدمات الصحة والتعليم لكافة السكان من مواطنين ووافدين. كذلك فإن القطاع المالي يعرف بأنه مُحرك للنمو في استراتيجية التنويع الاقتصادي في كل من إمارة أبوظبي وإمارة دبي، وقد ساهمت المؤسسات المالية بما نسبته 5.8% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2009م، والذي يعتبر إثباتاً على تقدمه، وظهور دوره الواضح والملموس خلال الأزمة المالية العالمية، عندما قلت السيولة، واستمرار رغبته في تقديم القروض للمؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم، وظهر هذا واضحاً من خلال مساهمته المهمة في مختلف الأنشطة عام 2009م، مقارنة مع السنوات السابقة. وكانت السياحة أيضاً من القطاعات التي تأثرت بالأزمة المالية العالمية. لكن ذلك لم يوضح بالجدول رقم (2:20) على الرغم من أن قطاع السياحة يظهر ضمنياً في نظام الحسابات القومية.[16]

16) الاتحاد الأوروبي وآخرون (2009) نظام الحسابات القومية لعام 2008م الصفحات 531 - 534

جدول رقم (2:20)

الأهمية النسبية لمساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي في دولة الإمارات العربية المتحدة للفترة2005-2009

القطاع	2005	2006	2007	2008	2009
الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية	2.2	1.9	1.7	1.6	1.7
الصناعات الاستخراجية	32.4	32.6	33.2	33.8	29.2
النفط الخام والغاز الطبيعي	32.1	32.3	32.9	33.5	28.9
المحاجر	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3
الصناعات التحويلية	14.5	15.9	15.4	15.1	16.2
الكهرباء والغاز والماء	1.8	1.6	1.5	1.5	1.6
التشييد والبناء	9.0	9.7	9.6	9.7	10.7
تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح	9.2	8.8	8.8	8.6	9.0
المطاعم والفنادق	1.8	1.7	1.7	1.6	1.8
النقل والتخزين والاتصالات	6.8	6.7	6.7	6.5	7.1
العقارات وخدمات الأعمال	7.7	7.3	7.3	7.7	8.2
الخدمات الاجتماعية والشخصية	1.8	1.7	1.7	1.7	1.9
المشروعات المالية	5.7	5.5	5.4	5.3	5.8
الخدمات الحكومية	8.0	7.5	7.8	7.5	8.0
الخدمات المنزلية	0.6	0.6	0.6	0.5	0.5
ناقصاً : الخدمات المصرفية المحتسبة	1.5	1.4	1.3	1.3	1.4

المصدر: المركز الوطني للإحصاء، دولة الإمارات العربية المتحدة.

حققت الدولة تقدماً بصورة مهمة ومتقدمة من خلال القطاعات الجديدة والتوقع الكبير في معدل النمو على المدى المتوسط والطويل، في كل من إمارتي أبوظبي ودبي، وذلك بما لديهما من بنية تحتية متقدمة لازمة لإقامة قطاع ناجح ومن خلال تطوير الإمكانيات في صناعات الإنتاج والصيانة على المستويين المدني والعسكري للمعدات والقطع اللازمة لعدد من الصناعات، مثل الصناعات الفضائية، والدفاعية، والإلكترونيات وغيرها من المعدات اللازمة لها، والمواد الصيدلانية، والتكنولوجيا الحيوية، وعلوم الحياة.

كما بدأت دولة الإمارات العربية المتحدة في تطوير إمكانياتها في حقول رائدة، مثل، حقوق الملكية

الفكرية، وتطوير آليات ديناميكية للاستثمار الأجنبي المباشر، وإنشاء سوق مالي متطور، مع وجود إمكانيات عالية للتوزيع. كما أن الموقع الجغرافي المتوسط للدولة في الشرق الأوسط ووقوعها بين الشرق والغرب، ووجود شبكة اتصالات عالمية ومتقدمة، كل هذا وضعها في قدرة تنافسية عالية وخاصة من خلال تركيزها على القطاعات ذات الكثافة العالية لرأس المال، على الرغم من أن الاستثمار فيه مكلف جداً، ويتطلب إنشاء بنية تحتية عالية الكلفة، وحاجة دائمة للتطوير والتحديث. ولا يتحقق ذلك إلا من خلال وجود رؤوس أموال ضخمة، وهذا متاح حالياً لدولة الإمارات العربية المتحدة، التي تتبنى استراتيجية للتنويع الاقتصادي مُركزة لتحقيقها على القطاعات الاقتصادية الجديدة.[17] انظر الجدول (2:20) مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي.

شكل رقم (2:20)

نسبة مساهمة قطاعات الناتج المحلي الإجمالي للأعوام 2005 – 2009

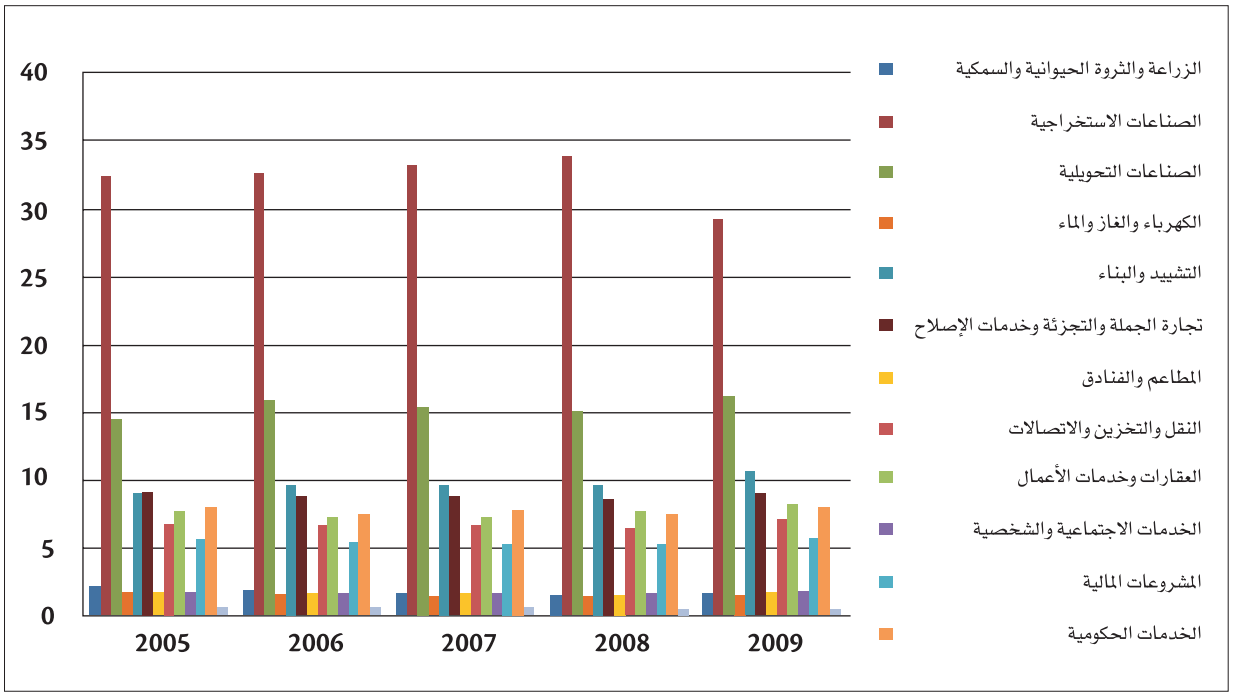

المصدر: المركز الوطني للإحصاء، دولة الإمارات العربية المتحدة.

17) دائرة التنمية الإقتصادية: من أجل معرفة القطاعات الجديدة بصورة تفصيلية، يمكن الرجوع إلى الرؤية الاقتصادية لإمارة ابوظبي (2030)، الصفحات 113-120.

2.3 استراتيجية تنويع القاعدة الاقتصادية في دولة الإمارات العربية المتحدة

سيستمر قطاع النفط في لعب دور القيادة في الاقتصاد الوطني في دولة الإمارات العربية المتحدة. ويخطط للقطاعات غير النفطية، ووفقاً لإستراتيجيتي إمارة أبوظبي وإمارة دبي(الرؤية الاقتصادية لإمارة أبوظبي 2030، وخطة دبي الإستراتيجية 2015). فإن القطاعات ستنمو بمعدل سنوي يصل إلى 7% في إمارة أبوظبي، و11% في إمارة دبي، وبنسب أقل في إمارات الدولة الأخرى.[18] تُركز استراتيجية التنويع الاقتصادي لإمارة أبوظبي على 12 قطاعاً هي: الطاقة – النفط والغاز ، والبتروكيماويات ، والمعادن ، وصناعة الطيران والفضاء والدفاع ، والصناعات الدوائية والتقنية الحيويه وعلوم الحياة ، والسياحة ، وأجهزة وخدمات الرعاية الطبية ، والنقل والتجارة والخدمات اللوجستية ، والتعليم ، والإعلام والخدمات المالية ، وخدمات الاتصالات.[19] وفي إمارة دبي يوجد ستة قوى محركة لإستراتيجية التنويع الاقتصادي هي النقل، وخدمات الدعم اللوجستي، والتجارة والتخزين، والإنشاءات، وعمليات الإصلاح والصيانة، التي تركز جميعها على القطاعات ذات القيمة المضافة العالية، ويمكن أن تؤدي بصورة شاملة إلى النمو في الاقتصاد.

يمكن الاستخلاص المختصر من هذا الوصف لسياسة التنويع الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة، أنه يتوقع لقطاعات الخدمات أن تلعب دوراً متزايداً ومهماً في المستقبل القريب[20]. والسؤال المطروح فيما إذا كانت تلك الاستراتيجية تعمل كمحرك دائم لقوى السوق، وخاصة من خلال زيادة دور العولمة؟ للإجابة على هذا السؤال، علينا أن نعرف قوى السوق بين قطاعات الخدمات والقطاعات السلعية (غير الخدمية)[21]. تعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة مزوداً رئيساً للنفط في الاقتصاد العالمي وتدفق لرأس المال على المستويين الداخلي والخارجي. وتؤثر التغيرات في أسعار النفط في السوق العالمي، والتي تنعكس بالتالي على الاقتصاد المحلي من خلال المقدرة على توفير الموارد المالية اللازمة للتنمية المستدامة.

تحديداً، عندما ترتفع اسعار النفط عالمياً، فإن قطاع السلع سيخسر قدرته على المنافسة، وستبدأ الموارد بالانتقال من هذا القطاع إلى قطاع الخدمات، وبكلمات أخرى إن استراتيجية التنويع الاقتصادي خلال هذه الفترة مع سعر عالٍ للنفط 50 دولاراً للبرميل وأكثر، ستشجع محاور الاستراتيجية على أن تنتقل إلى قطاعات الخدمات. على العكس، سوف تدعم استراتيجية التنويع الاقتصادي خلال فترات الأسعار بأقل من 50 دولار للبرميل إلغاء حركة الموارد في قطاعات الخدمات[22]. ومن الأهمية أخذ نجاح استراتيجية التنويع الاقتصادي في الاعتبار في دولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك عندما يتحدد مستوى مجمل الناتج المحلي

---

18) دائرة التنمية الاقتصادية: الرؤية الاقتصادية لإمارة أبوظبي (2030)، وخطة دبي الإستراتيجية 2015.

19) دائرة التنمية الاقتصادية: الرؤية الاقتصادية لإمارة أبوظبي (2030)، صفحة 113.

20) يعرف قطاع الخدمات أحياناً بأنه غير قابل للتداول في التجارة العالمية،. المثال التقليدي نشاط الحلاقين الذي لا يمكن تصديره واستيراده. غير قابل للتجارة(التداول) مثل البضائع والخدمات التي تنتج محلياً وتستخدم للاستهلاك العقارات والإنشاءات.

21) مع أن اتجاه استراتيجية الإمارات العربية المتحدة الاقتصادية نحو القطاعات الخدمية، لكن لا يعني هذا إغفال دعم قيام الصناعات، القائمة على تأسيس المصانع كثيفة رأس المال، مثل البتروكيماويات، المواد الصيدلانية، وغير ذلك، ويظهر هذا واضحاً بصورة خاصة في في إمارة أبوظبي.

22) تسمى هذه الظاهرة بالمرض الهولندي Dutch Disease (عكس الصناعة والتصنيع) من أجل معرفة المزيد عن ذلك ، انظر de Silva (1994) .

الإجمالي(الحقيقي، ومعدل متوسط دخل الفرد) على نفس الاتجاه داعماً المستوى الحالي لإستراتيجية التنويع الاقتصادي.

إن الدول التي عليها أن تقوم بتنويع اقتصادها، هي الدول التي تصل إلى مستويات معينة من الدخل سبقتها إليها دول أخرى وثبت من خلال التجربة صحة نموذجها، لكي يمكنها بعد ذلك من التخصص في قطاعات محددة. ويُقترح ومهما كانت محركات النمو، أن المزايا النسبية(التخصص) مهما كانت فلن تكون قادرة وحدها على تحريك النمو الاقتصادي، وإنما السر في تحقيق النمو الاقتصادي يعود إلى التنويع في القاعدة الاقتصادية بدلاً من التركيز على قطاعات محددة تمتاز بالمزايا النسبية(التخصص). ويثار عندها السؤال، لماذا بعض البلدان نجحت في سياسة التنويع الاقتصادي بينما لم تنجح دول أخرى؟ ويبدو أن السر في اتباع سياسة كفؤة معتمدة على تبني سياسة صناعية. وسيتم مناقشة ذلك في الفصل 5.2 الذي يتناول حالة دولة الإمارات العربية المتحدة.

2.4 التجارة الخارجية

بلغ إجمالي حجم حركة التجارة الخارجية غير النفطية لدولة الإمارات العربية المتحدة، من حيث القيمة خلال العام 2009م، حوالي (660.4) مليار درهم، مقابل (788.9) خلال العام 2008، بانخفاض مقداره (128.5) مليار درهم أو بنسبة مقدارها 16.3% حيث بلغت قيمة الواردات (447.4) مليار درهم خلال العام 2009 مقارنة بـ (565.7) مليار درهم خلال العام 2008 وبنسبة انخفاض مقدارها 20.9%، وقد بلغت قيمة الصادرات غير النفطية حوالي (65.3) مليار خلال العام 2009 مقارنة بـ (60.4) مليار درهم خلال العام 2008، بنسبة ارتفاع مقدارها 8.1% عما كانت عليه خلال العام 2008، أما قيمة المعاد تصديرة فقد بلغت (147.7) مليار خلال العام 2009 مقارنه بـ (162.8) مليار درهم خلال العام 2008، حيث انخفضت قيمة المعاد تصديرة بنسبة 9.3%.

أما العجز في الميزان التجاري للسلع غير النفطية. والذي يمثل الفرق بين قيمة المستوردات، وقيمة الصادرات، فقد بلغ ما قيمته 234.4 مليار درهم خلال العام 2009 مقابل 342.5 مليار درهم خلال العام 2008، وبنسبة انخفاض مقدارها 31.6%. أما بالنسبة إلى تغطيه الصادرات الكليه(صادرات + إعادة التصدير) للسلع غير النفطية إلى المستوردات فقد شكلت ما نسبته 47.6% خلال العام 2009م.

جدول رقم (2:40)

أهم مؤشرات التجارة الخارجية، غير النفطية

للعامين2008 و2009 (مليار درهم)

البيان	2008	2009	معدل التغير%
الواردات	565.7	447.4	%-20.9
الصادرات غير النفطية	60.4	65.3	%8.1
إعادة تصدير	162.8	147.7	%-9.3

المصدر: المركز الوطني للإحصاء، دولة الإمارات العربية المتحدة.

شكل رقم (2:40)

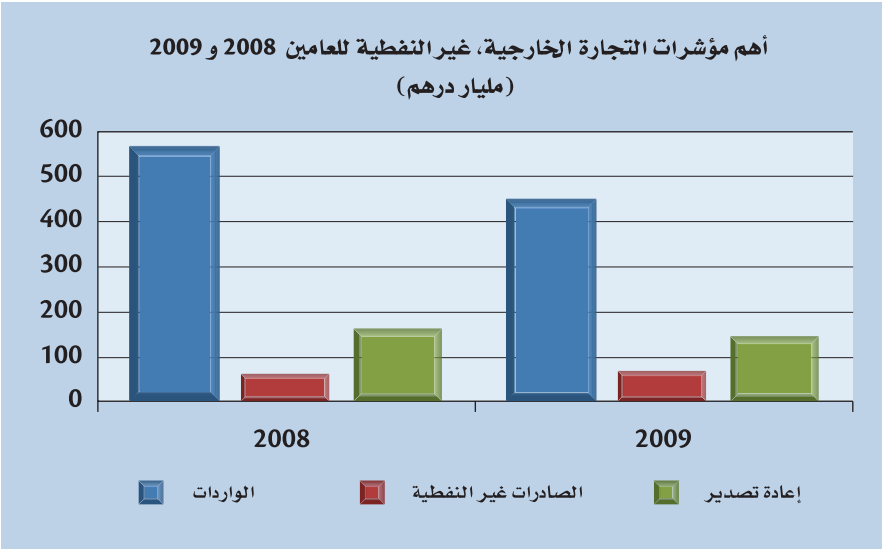

المصدر: المركز الوطني للإحصاء، دولة الإمارات العربية المتحدة.

أما بالنسبة إلى الشركاء التجاريين فقد احتلت كل من الهند، والصين، والولايات المتحدة الأمريكية، وألمانيا، واليابان، والمملكة المتحدة، وإيطاليا، وكوريا الجنوبية، وفرنسا، والمملكة العربية السعودية على التوالي أعلى الدول التي تعاملت معها دولة الإمارات العربية المتحدة، وبلغت قيمة الواردات ما مجموعه (287.2) مليار درهم أو ما نسبته 64.2% من مجموع قيمة واردات الدولة في عام2009م.

جدول رقم (2:41)
أهم الدول التي تم التعامل معها من حيث قيمة الواردات والأهمية النسبية لعام 2009م (مليار درهم)

الدولة	الواردات	%
الهند	61.7	13.8
الصين	47.8	10.7
الولايات المتحدة الأمريكية	41.5	9.3
المانيا	30.0	6.7
اليابان	26.9	6.0
المملكة المتحدة	18.8	4.2
إيطاليا	17.5	3.9
كوريا الجنوبية	16.9	3.8
فرنسا	14.0	3.1
السعودية	12,2	2.7
المجموع	287.2	64.2
البلدان الأخرى	160.2	35.8
المجموع الكلي	447.4	100.0

المصدر: المركز الوطني للإحصاء، دولة الإمارات العربية المتحدة.

شكل رقم (2:41)

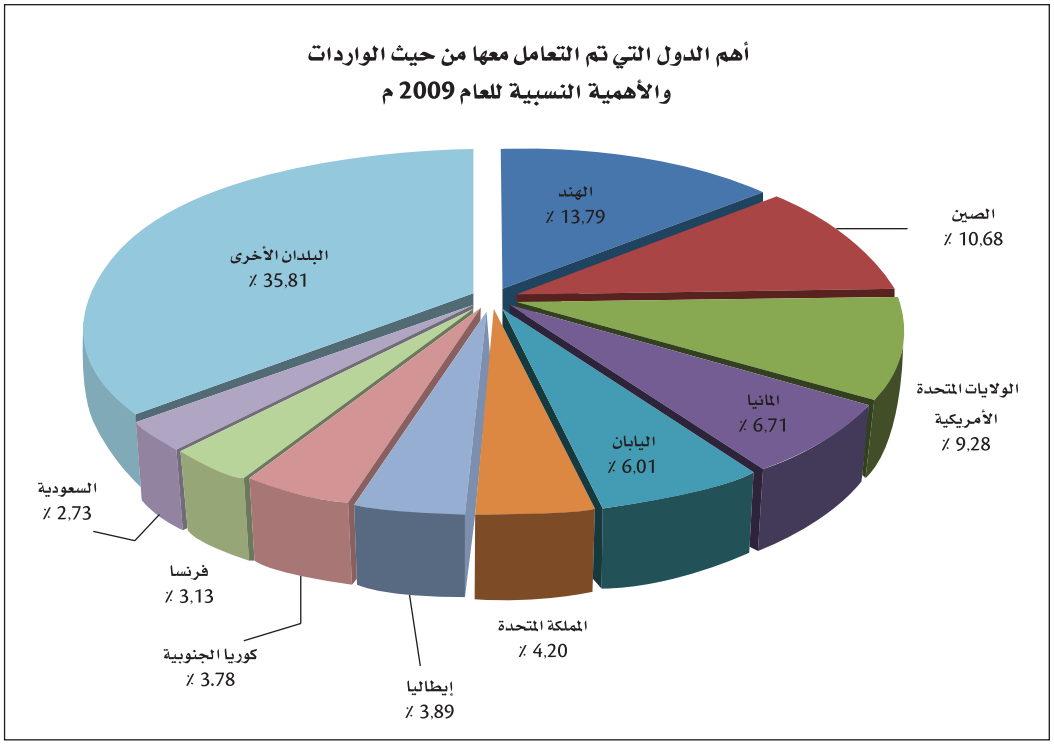

المصدر: المركز الوطني للإحصاء، دولة الإمارات العربية المتحدة.

وأما بالنسبة إلى الصادرات غير النفطية والبالغة 65.3 مليار درهم، فقد شكلت كل من الهند وسويسرا وقطر والسعودية وإيران وسلطنة عمان والباكستان ونيجيريا والكويت والعراق على التوالي من حيث قيمة صادرات الدولة غير النفطية وبقيمة إجمالية مقدارها (47.9) مليار درهم وبنسبة مقدارها 73.4% من إجمالي قيمة الصادرات غير النفطية لعام 2009م.

جدول رقم (2:42)
أهم الدول التي تم التعامل معها من حيث القيمة والأهمية النسبية للصادرات غير النفطية لعام 2009 (مليار درهم)

الدولة	الصادرات غير النفطية	%
الهند	21.9	33.5
سويسرا	8.7	13.3
قطر	4 .9	7.5
السعودية	3.0	4.6
إيران	2.0	3.1
سلطنة عُمان	1.9	2.9
الباكستان	1.8	2.8
نيجيريا	1.4	2.1
الكويت	1.2	1.8
العراق	1.1	1.7
المجموع	47.9	73.4
البلدان الأخرى	17 .4	26.6
المجموع الكلي	65.3	100.0

المصدر: المركز الوطني للإحصاء، دولة الإمارات العربية المتحدة.

شكل رقم (2:42)

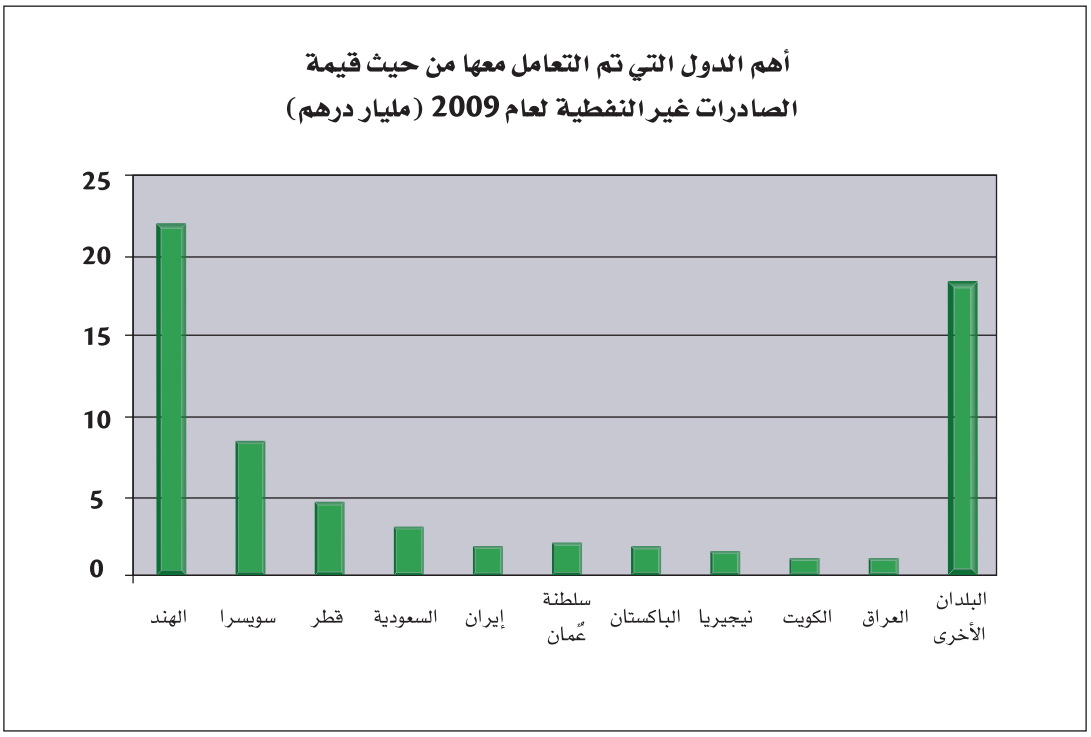

المصدر: المركز الوطني للإحصاء، دولة الإمارات العربية المتحدة.

وأما بالنسبة إلى المعاد تصديره فقد جاءت كل من إيران والهند والعراق والسعودية وقطر وسويسرا والبحرين وأفغانستان وهونج كونج ، وسلطنة عُمان على التوالي من حيث قيمة إعادة التصدير وبقيمة إجمالية مقدارها 95.3 مليار درهم أو ما نسبته 64.5% من مجموع المعاد تصديره من دولة الإمارات العربية المتحدة خلال عام 2009م .

جدول رقم (2:43)
أهم الدول التي تم التعامل معها من حيث قيمة إعادة التصدير والأهمية النسبية لعام 2009م (مليار درهم)

الدولة	إعادة التصدير	%
إيران	26.0	17.6
الهند	24.6	16.6
العراق	14.3	9.7
السعودية	6.3	4.3
قطر	4.9	3.3
سويسرا	4.1	2.8
البحرين	4.0	2.7
أفغانستان	3.9	2.6
هونج كونج	3.9	2.6
سلطنة عُمان	3.3	2.2
المجموع	95.3	64.5
البلدان الأخرى	52.4	35.5
المجموع الكلي	147.7	100.0

المصدر: المركز الوطني للإحصاء، دولة الإمارات العربية المتحدة.

شكل رقم (2:43)

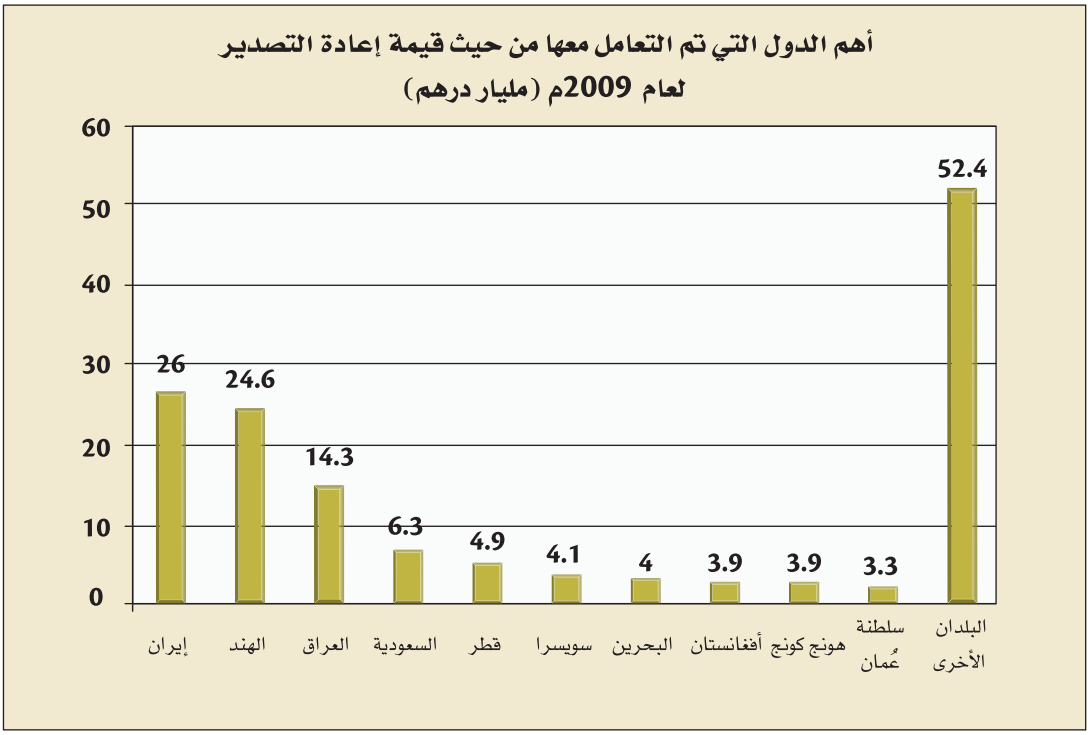

المصدر: المركز الوطني للإحصاء، دولة الإمارات العربية المتحدة.

إحصاءات التجارة الخارجية حسب الإمارة 2009م

وعلى صعيد إجمالي إحصاءات التجارة الخارجية بدون النفط التي بلغت قيمتها 660.4 مليار درهم، على مستوى كل إمارة من إمارات الدولة، فقد إحتلت إمارة دبي المرتبة الأولى من حيث إجمالي التجارة وبقيمة (488.5) مليار درهم أو ما نسبته 74.0% من إجمالي تجارة الدولة بشكل عام، وجاءت إمارة أبوظبي في المرتبة الثانية وبقيمة إجمالية مقدارها (112.1) مليار درهم وبنسبة مقدارها 17%، وفي المرتبة الثالثة، جاءت إمارة الشارقة وبقيمة إجمالية مقدارها (42.9) مليار درهم أو ما نسبته 6.5% من مجموع التجارة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، والباقي للإمارات الأخرى التي لم تتجاوز قيمة حركة التجارة لديها بالنسبة لمجموع حركة التجارة الخارجية للدولة 2.5%. والجدول التالي يبين تجارة الدوله حسب كل إمارة مبيناً قيمة الواردات والصادرات والمعاد تصديره خلال عام 2009.

جدول رقم (2:44)

إحصاءات التجارة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة

لعام 2009 حسب الإمارة

الإمارة	الواردات		الصادرات غير النفطية		إعادة التصدير	
	القيمة (مليار درهم)	%	القيمة (مليار درهم)	%	القيمة (مليار درهم)	%
أبوظبي	93.9	20.9	9.5	14.5	8.7	5.9
دبي	318.5	71.0	52.4	80.2	117.6	79.6
الشارقة	25.7	5.7	0.4	0.6	16.7	11.3
عجمان	2.2	0.5	0.3	0.5	3.0	2.0
أم القيوين	0.5	0.1	0.01	0.2	0.03	0.02
رأس الخيمة	1.6	0.4	1.9	2.9	1.1	0.7
الفجيرة	4.9	1.1	0.7	1.1	0.6	0.04
المجموع الكلي	447.4	100.0	65.3	100.0	147.7	100.0

المصدر: المركز الوطني للإحصاء، دولة الإمارات العربية المتحدة.

شكل رقم (2:44)

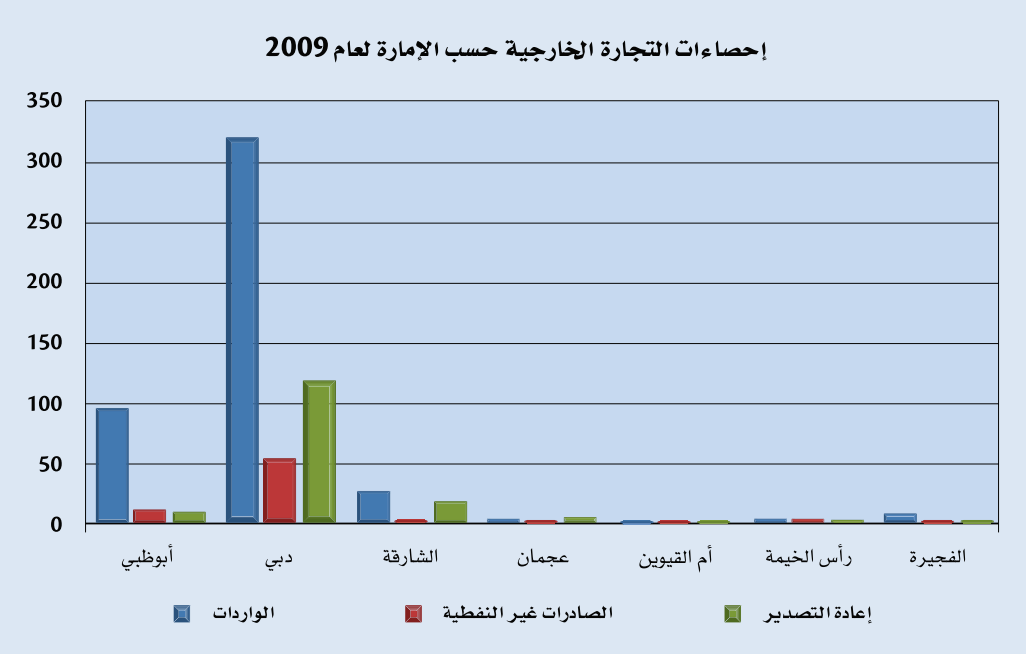

المصدر: المركز الوطني للإحصاء، دولة الإمارات العربية المتحدة.

المساعدات الخارجية

تقدم الدولة مساهمات عينية ونقدية على مستوى الساحة العالمية من خلال المساعدات والعون الخارجي، من مساعدات تنموية وإنسانية وتبرعات خيرية إلى أكثر من 140 دولة[23]، تقدم من خلال 25 جهة ومؤسسة عاملة في تقديم المساعدات الخارجية. ولقد بلغت قيمة هذه المساعدات منذ عام 1971 وإلى نهاية عام 2009م، ما حجمه 132.573 مليار درهم(36.1 مليار دولار أمريكي)، كان منها على مدى السنوات 2000 -2008م، أكثر من 32 مليار درهم (8.7 مليار دولار)، وهي نسبة عالية مقارنة مع دول أخرى تقدم مساعدات تنموية مثل استراليا 14.7 مليار دولار، وتركيا 3.3 مليار دولار، والنرويج 21.8 مليار دولار للفترة 2000-2008م. وهي ذوات عدد سكان وناتج محلي إجمالي أعلى. وجاءت منطقة الشرق الأوسط في المرتبة الأولى خلال نفس الفترة المذكورة بنسبة 46.7% تلتها شمال أفريقيا بنسبة تزيد عن ما نسبته 22.3%.

(23) دولة الإمارات العربية المتحدة: مكتب المساعدات الخارجية.
UAE's Office for the Co-ordination of Foreign Aid (OCFA)

2.5حالة إمارة دبي الخاصة

يمكن وصف التراجع الذي حصل في دبي كحالة خاصة، حيث يعزى إلى التراجع في الاقتصاد العالمي مما أثرعلى حركة التجارة العالمية، وبالتالي تأثرت إمارة دبي نتيجة لذلك. ويعود هذا التراجع في الإمارة بصورة رئيسة إلى المشكلات المالية التي واجهت شركة دبي العالمية. والتي تُعرف بـ" دبي العالمية"، بسبب التزاماتها المالية تجاه المقرضين.[24] وكانت خطة دبي التنموية، التي بدأت في عام 2005م، والتي أطلق عليها خطة دبي الإستراتيجية 2015م، واضحة المعالم والواقع أن غالبية الديون كان التزام سدادها على مدى 3-5 سنوات، والتدفق النقدي العائد عن التطور في العقار هو مما يمكن وصفه أنه إلتزام طويل الأجل، لما يأخذه من وقت أطول للإنجاز. ونجم الخطر المشار إليه عن عدم التوازن العائد إلى فترات السداد للديون، وكشفت الأزمة المالية العالمية هذه الأخطار، وبينت حقيقة الأمر. لكن الحقيقة العائدة للأزمة المالية العالمية تعود إلى الأسباب التي أدت إلى انهيار سوق العقارات لأن جفاف السيولة، وهروب رأس المال إلى الخارج سببا نقصاً في الاستثمار الأجنبي المباشر.

كان أيضاً، التراجع في سوق العقارات في دبي مشابهاً لما مر به الاقتصاد الهولندي وعُرف بما سميُ بعد ذلك بالمرض الهولندي[25] عندما شهد اقتصاد إمارة دبي مع بداية عام 2000م، تدفقاً كبيراً في حجم رأس المال، الذي ليس له علاقة بالطاقة الإنتاجية للاقتصاد، هذا التدفق الكبير في حجم رأس المال كان نتيجة لعوامل الجذب العالية، مثل الإعفاءات الضريبية، والمعاملة الحسنة الداعمة لبيئة الأعمال، التي مكنت رجال الأعمال من إمتلاك العقار في أماكن محددة مسبقاً.

لقد كان نتيجة التدفق الكبير لرأس المال رفع الأجور بسبب زيادة عرض النقد وارتفاع الإنفاق الداخلي، مما أدى إلى رفع الأجور وبعدها قام المنتجون برفع أسعار منتجاتهم لكي يحافظوا على مستويات ربحهم، وكان بإمكانهم كذلك رفع الأسعار في القطاعات غير الخدمية(السلعية)، بسبب أن أسعار المنتجات في هذه القطاعات يمكن فقط تحديدها في الأسواق الدولية. ونتيجة لارتفاع العائد في قطاعات الخدمات(العقارات، خدمات الأعمال، الخدمات المصرفية، النقل،.. إلخ)، بدأت الموارد(رأس المال، العمل) الانتقال إلى قطاعات الخدمات التي سبق ذكرها، وظهر هذا واضحاً في الارتفاع الكبير لدى أنشطة العقار والبناء.

كذلك تعتبر دبي حالة خاصة، بسبب الكم الهائل من الاستثمارات التي أنفقت على البنية التحتية بقطاعات المعلوماتية، والاتصالات، ودعم الخدمات وغيرها، في قطاعات الصناعة، والإدارة الحكومية، والتي يتوقع لنتائج هذه الاستثمارات أن تظهر على المدى الطويل. إن المتخصصين الذين يقوموا بالتعليق على معدلات الإنتاجية يتناولون بالعادة إنتاجية العامل. لكن هذه الإنتاجية تعتمد على حجم رأس المال، الذي يمتزج مع عنصر العمل المستند على المستوى التعليمي، ومستوى الصحة، وعوامل أخرى تؤثر في محصلتها على مجمل الإنتاجية في الاقتصاد.

ويعرف هذا بعامل الإنتاجية الكلي.(Total Factor Productivity). لكن التحسن الأكبر في الإنتاجية الكلية لاقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة، وتحديداً في إمارة دبي، يعود للكفاءة العالية للجهات الحكومية المختلفة في الإمارة، التي تتبنى السياسات العالية الجودة، والتجارب الدولية المميزة.

24) يبلغ حجم الالتزامات 24.8 مليار دولار والتي يتم مناقشة ترتيب أوضاع سدادها حالياً، الدائرة المالية، دبي.

25) عرف ذلك في هولندا في بدايات عام 1970 عندما كان تدفق كبير للعوائد من صادرات الغاز الطبيعي غير متوقعه ادت إلى زيادة في البطالة والتضخم.

الفصل الثالث: التطورات الاجتماعية في دولة الإمارات العربية المتحدة

3.1 السكان وسوق العمل:

3.1.1 السكان:

أشارت التقديرات – وبناء على السجلات الإدارية – أن عدد سكان دولة الإمارات العربية المتحدة بلغ حوالي 8,19 مليون نسمة عام 2009م. في حين أنها كانت حوالي 8.07 مليون نسمة عام 2008م. انظر الجدول رقم(3:10). فبالرغم من الأزمة المالية العالمية، وما رافقها ونجم عنها حتى الآن من تراجع في النشاط الاقتصادي في الدولة، وتراجع الطلب على القوى العاملة في المشروعات المختلفة، والتي كانت تُستقدم من العديد من دول الإقليم والدول الأخرى، أستمر الوافدون بالقدوم إلى الدولة والبحث عن فرص عمل في مختلف إماراتها.

بقيت نسبة الذكور أعلى من نسبة الإناث ويعود ذلك لارتفاع أعداد الوافدين العاملين من فئة الذكور، وبقيت نسبة الوافدين مرتفعة كما كانت عليه في عام 2008م. كما بلغت نسبة الفئة العمرية للسكان ممن هم في سن العمل(15-59) سنة والذين يمثلون حوالي 81.9% من مجموع عدد السكان في الدولة. أنظر الجدول رقم(3.10)

الجدول رقم(3.10)
توزيع السكان حسب الفئات العمرية الموسعة في دولة الإمارات العربية المتحدة
لعامي 2008 و 2009.

البيان	2008		2009 *	
	العدد	النسبة المئوية %	العدد	النسبة المئوية %
14-0	1.354.707	16.8	1.375.913	16.8
59-15	6616027	81.9	6.719.580	81.9
+ 60	102.892	1.3	104.503	1.3
المجموع	8.073.626	100.0	8.199.996	100.0

المصدر: المركز الوطني للإحصاء، دولة الإمارات العربية المتحدة، تقديرات إستناداً إلى السجلات الإدارية.
* المركز الوطني للإحصاء، دولة الإمارات العربية المتحدة، تقديرات أولية.

شكل رقم(3.10)

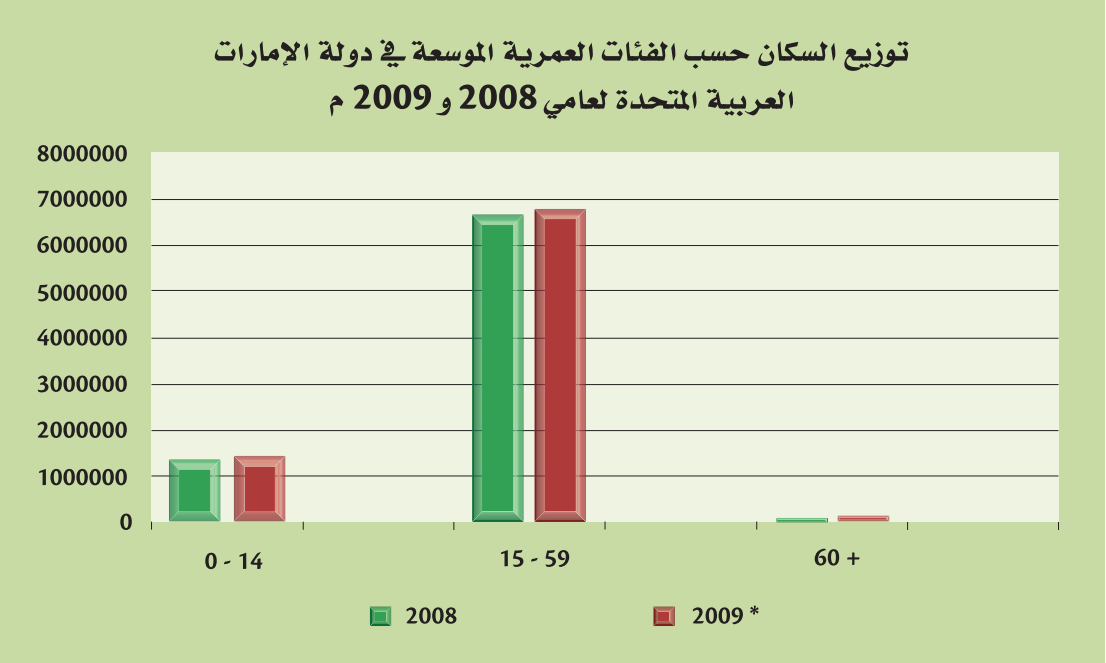

المصدر: المركز الوطني للإحصاء، دولة الإمارات العربية المتحدة، تقديرات داخلية إستناداً إلى السجلات الإدارية.

* المركز الوطني للإحصاء، دولة الإمارات العربية المتحدة، تقديرات أولية.

كما أظهرت نتائج المسح أن نسبة النوع بين المواطنين بلغت 103%، بمعنى أنه مقابل كل 100 أنثى هناك 103 ذكور، كما أن متوسط حجم الأسرة على مستوى الدولة بلغ 5.3 فرداً، بينما يتجاوز حجم الأسرة المواطنة 8 أفراد في المتوسط.

ويوضح المسح أن نسبة الحاصلين على الشهادة الثانوية فما فوق بلغ 54% على مستوى الدولة، وبلغت نسبة الأمية 5%، يلاحظ بين المواطنين أن نسبة الحاصلين على الشهادة الثانوية فما فوق بلغ 47%، وبلغت نسبة الأمية 7%. أما فيما يتعلق بالحالة التعليمية لكل من الذكور والإناث المواطنين فنجد أن نسب الأمية ونسب الحاصلين على الشهادة الجامعية ترتفعان في آن واحد بين الإناث عن الذكور، ولكن ما إن تبدأ الإناث في التعليم، فإنها تفضل الاستمرار حتى مراحله الأعلى.

3.1.2 القوى العاملة :

تشير نتائج مسح القوى العاملة لعام 2009 الصادر عن المركز الوطني للإحصاء أن حوالي 24.8% من سكان الدولة أقل من 15 سنة، فيما يشكل المشتغلون 53% من إجمالي السكان، وتبلغ نسبة الذين لا يرغبون في العمل حوالي 19.9%، فيما يشكل الأفراد الذين لا يعملون ويبحثون عن العمل ما نسبته 2.3% من إجمالي سكان الدولة.

ويلاحظ ارتفاع معدل النشيطين اقتصادياً بين الشباب والرجال في فئة العمر 25-54 سنة بالمقارنة بفئات العمر الأخرى. كما يلاحظ ارتفاع ذلك المعدل بين الذكور (89%) إلى أكثر من الضعف عنه بين الإناث (42%). ويكون معدل النشيطين اقتصادياً بين المواطنين (45%) أقل منه بين الوافدين (79%)، وقد يرجع ذلك إلى أسباب، منها وجود الأسر الجماعية والتي أغلبها من الوافدين المشتغلين، ومنها كبر حجم الأسر المواطنة بالمقارنة بالأسر غير المواطنة، مما يجعل نسبة الأفراد غير النشيطين اقتصادياً في الأسر المواطنة أكبر، وبالتالي يساهم في انخفاض معدلات النشيطين اقتصادياً بين المواطنين عن الوافدين. وتظهر البيانات أن معدل المشتغلين يبلغ 69%، ويرتفع ذلك المعدل ليبلغ 74% في إمارة دبي، كما يتضح ارتفاع معدل المشتغلين بين الذكور (87%) عن الإناث(38%)، وبين الوافدين (77%) عن المواطنين (39%).

ومن بين المشتغلين من الذكور تحتل مهن الاختصاصيين في المواضيع العلمية والفنية والإنسانية المرتبة الأولى، ويأتي في المرتبة الثانية المهن البسيطة، ثم مهن الخدمات والبيع. وبالنسبة للإناث فتأتي مهن الخدمات والبيع في المرتبة الأولى تليها مهن الاختصاصيين في المواضيع العلمية والفنية والإنسانية، ثم تأتي المهن البسيطة في المرتبة الثالثة. وفيما يتعلق بالمهنة على مستوى المواطنين، نجد أن مهن الخدمات والبيع تأتي في المرتبة الأولى، ثم العمل بالقوات المسلحة، فالاختصاصيين في المواضيع العلمية والفنية والإنسانية. وبالنسبة للذكور من المواطنين نجد أن العمل بالقوات المسلحة يأتي في المرتبة الأولى (25.6%)، ثم العاملون بمهن الخدمات والبيع (24.3%)، ثم الفنيون في المواضيع العلمية والفنية والإنسانية (17%). وتشتغل النسبة الأكبر من الإماراتيات (33.8%) بمهن الاختصاصيات في المواضيع العلمية والفنية والإنسانية، ثم يأتي في المرتبة الثانية المهن الكتابية بنسبة 27.7%، وفي المرتبة الثالثة مهن الفنيين في المواضيع العلمية والفنية والإنسانية (21.3%).

كما بين المسح أن القطاع الخاص يحتل المرتبة الأولى بين القطاعات للمشتغلين على مستوى الدولة (58.4%)، بينما يحتل القطاع الحكومي بشقيه الاتحادي والمحلي المرتبة الأولى بين المشتغلين من المواطنين، ويكون لقطاع الحكومة الاتحادية السبق عن الحكومة المحلية (45.8%، و39.1% على الترتيب)، وذلك أيضاً على مستوى الذكور والإناث المواطنين.

وأشارت البيانات إلى عموم الاستقرار في العمل حيث تصل نسبة الذين يشتغلون بعمل دائم إلى 98% من إجمالي المشتغلين، كما توضح البيانات المساواة في ذلك بين الذكور والإناث وبين المواطنين والوافدين، حيث لا تختلف النسب كثيراً فيما بينهم. ومتوسط فترة البحث عن عمل تبلغ 9 شهور في المتوسط، وترتفع بين المواطنين عن الوافدين.

وتظهر البطالة بدرجة كبيرة بين الخريجين الجدد دون 25 عاماً سواء بين الذكور و الإناث و بين المواطنين والوافدين. ويبلغ معدل البطالة 4.2% على مستوى إجمالي الدولة، وينخفض ذلك المعدل ليصل أدناه في إمارة دبي بالمقارنة بباقي الإمارات وخاصة إمارة الفجيرة. وأظهر المسح أن أغلب المواطنين المتعطلين يفضلون العمل بالأعمال الكتابية كمرتبة أولى وذلك على مستوى الجنسين، ويأتي في المرتبة الثانية العمل بالقوات المسلحة للذكور والعمل كاختصاصيين في المواضيع العلمية والفنية والإنسانية للإناث والذي يأتي في المرتبة الثالثة للذكور، بينما يأتي تفضيل العمل في مهن المشرعين والمديرين ومديري الأعمال كمرتبة ثالثة للإناث.

وفيما يتعلق بالبرامج التدريبية توضح بيانات المسح أن ما يقرب من ثلث المواطنين المتعطلين (30%) التحقوا ببرامج تدريبية من أجل رفع مستواهم العلمي أو التقني للتأهل لفرص عمل أعلى وأفضل، وترتفع تلك النسبة بين الإناث (35%) عن الذكور (21%)، كما يركز المتدربون على برامج الحاسب الآلي واللغات والبرامج الإدارية عن برامج التأهيل المهني/ التقني أو المالي.

لذا إن استمرار الأوضاع السكانية وسوق العمل، على ما هي عليه، يحتم التأكيد على وضع سياسات وخطط تساعد على مواجهة التحديات في المجال السكاني وسوق العمل في المرحلة القادمة .

3.2 الخدمات الصحية

تولي دولة الإمارات العربية المتحدة العنصر البشري أهمية فائقة في عملية التنمية المستدامة، فهو هدفها ومحورها، ومن الأمور المهمة التي حرصت الدولة على تأمينها منذ قيام الاتحاد توفير خدمات صحية متميزة تتماشى وأفضل الممارسات العالمية في هذا المجال، من حيث الحجم، والنوعية، مما أدى إلى رفع المستوى الصحي للأفراد إلى المستوى الذي جعلها تقف في مصاف الدول المتقدمة، ووصلت بخطوات راسخة من خلال الإنجازات المشهودة في مجالات البرامج العلاجية والوقائية، واستمرت في بناء المؤسسات التي تلبي احتياجات الزيادة الكبيرة في السكان منذ قيام دولة الاتحاد.

لتحقيق ما تسعى إليه وزارة الصحة والجهات الأخرى العاملة في المجال الصحي في الإمارات كافة، فقد تم تطوير استراتيجية لقطاع الصحة تناولت كافة عناصره البشرية واللوجستية، مع تعزيز العمل المشترك والتعاون البناء مع كافة الجهات المعنية بالصحة في القطاعات المختلفة، وإرساء أسس التعاون الإقليمي والدولي من خلال المنظمات والهيئات والجمعيات الأكاديمية المختلفة وغيرها . وتبرز الملامح الرئيسة لهذه الاستراتيجية من خلال توفير الرعاية الصحية الشاملة، ورفع معدل العمر المأمول، والمضي في استئصال الأمراض السارية، والطفيلية، والاكتشاف المبكر والعلاج الأمثل للأمراض المزمنة. إضافة إلى تخصيص برامج موجهة، تستهدف شرائح السكان المختلفة والتي تكتسب أهمية خاصة، وهم السكان الذين لهم أهمية خاصة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية، كالأمهات، والأطفال، وطلبة المدارس، والشباب، والمسنين، وذوي الاحتياجات الخاصة، والمهنيين. وتوفير جهاز موحد للمعلومات والبيانات للتخطيط والمتابعة، وإعداد برامج تنمية القوى البشرية العاملة بكافة تخصصاتها، وتدريبها من خلال البرامج المستمرة والمحدثة.

لقد أُنشئت « الهيئة الاتحادية للصحة» بموجب القانون الاتحادي رقم 13 لسنة 2009م، والتي تهدف إلى بناء نظام متطور للرعاية الصحية في المستشفيات التي تتبع الوزارة، وتحسين هذا النظام باستمرار للوفاء بالاحتياجات المتزايدة لجميع السكان.[26]

ستكون الهيئة الجهة المسؤولة عن إنشاء وإدارة وتطوير المستشفيات والمنشآت الصحية التابعة للحكومة الاتحادية، وذلك وفق أفضل المعايير في العالم، من اعتماد للمستشفيات على مستويات عالمية، وتطوير قدرات العاملين بالخدمات الصحية بكافة تخصصاتها، والتنسيق مع الهيئات المحلية، ومع الجامعات والجهات الأجنبية المرموقة في المجال نفسه هادفة إلى بناء منظومة طبية قادرة على تأدية المهام الملقاة على عاتقها في دولة الإمارات العربية المتحدة.

كما امتدت جهود وزارة الصحة لتشمل تطوير السياسة الدوائية حيث وضعت الضوابط والتشريعات التي تحكم عملية تداول الأدوية وصلاحيتها وآثارها الجانبية. وتطورت خدمات الرعاية الصحية الأولية من خلال مراكز وعيادات الخدمات الصحية المنتشرة في كافة مناطق الدولة، حيث تقوم هذه المراكز بتقديم خدمات العلاج الأساسي وخدمات طب الأسنان، والتوعية الصحية، والطب الوقائي الذي شمل برنامجه مراقبة ومكافحة الامراض السارية، وذلك عن طريق التطعيم والتطهير الكيميائي ومراقبة المخالطين والكشف المبكر عن الأمراض المستعصية، والتثقيف الصحي الذي يتم بالتعاون مع كافة الأجهزة ذات الاختصاص في الدولة. ولقد وصل عدد الوصفات الطبية حتى عام 2007م أكثر من 6.2 مليون وصفة طبية من خلال 160 صيدلية حكومية. ووصل عدد المستشفيات الحكومية 34 مستشفى تضم 7607 أسرة وأكثر من 197 عيادة ومركزاً صحياً ، في حين لم تتعد 7 مستشفيات و12 مركزاً صحياً و700 سرير عام 1971م.[27]

---

26) الإمارات العربية المتحدة ، وزارة الصحة.

27) الإمارات العربية المتحدة ، وزارة الصحة.

الجدول رقم : (3:20)

مؤشرات الخدمات الصحية للعامين 2007 و2008 م

السنوات	2007	2008
المستشفيات	85	90
حكومي	34	32
خاص	51	58
الأسرة	9683	9176
حكومي	7607	6627
خاص	2076	2549
العيادات	2332	2300
حكومي	197	243
خاص	2135	2057
الأطباء البشريون	10123	13311
حكومي	4711	5969
خاص	5412	7342
أطباء الأسنان	2445	2938
حكومي	566	526
خاص	1879	2412
هيئة التمريض	17336	24131
حكومي	13460	15443
خاص	3876	8688
الصيادلة	2226	**
حكومي	629	**
خاص	1597	**

المصدر: (١) وزارة الصحة و هيئة الصحة إمارة أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة.

(٢) الإدارة المركزية للإحصاء، وزارة الاقتصاد، دولة الإمارات العربية المتحدة، التقرير الاقتصادي والاجتماعي لعام 2008م.

** غير متوفرة.

استمر التطور في تأمين الخدمات الصحية في الدولة حيث وصل عدد المستشفيات الحكومية عام 2008م إلى 32 مستشفى، والعيادات والمراكز الصحية 243، وعدد الأسرة 6627 سريراً، والأطباء البشريين في الحكومة 5969 طبيباً، وأطباء الأسنان 526 طبيباً، وهيئة التمريض الحكومي 15443 بتخصصاتهم المختلفة. ويدل ما سبق على التطور الدائم في تأمين أفضل الخدمات الصحية والتي ترقى إلى المعايير الدولية.

كما يؤدي القطاع الخاص دوره في تأمين الخدمات الصحية بصورة جيده وضمن استراتيجية وزارة الصحة والتشريعات المنظمة لعمل القطاع الخاص في هذا المجال. وعلى سبيل المثال، كان عدد المستشفيات عامي 2007 ، 2008 على التوالي 51 و58 مستشفى، والأسرة 2076 و 2549 سريراً، والعيادات والمراكز الطبية 2135 و 2057، والأطباء البشريين 5412 و 7342 طبيباً، وأطباء الأسنان 1879 و2412 طبيباً، وهيئة التمريض 3876 و 8688 فرداً بتخصصاتهم المختلفة.[28] أنظر الجدول رقم(3.20)أعلاه.

3.3 الخدمات التعليمية

ركزت دولة الإمارات العربية المتحدة على توفير فرص تعليم متساوية للجميع لإيمانها بأن التعليم هو العنصر الأساسي في التنمية المستدامة، ويحظى المواطنون بفرص متساوية في الحصول على تعليم من الطراز الأول، يرفع تحصيلهم العلمي، ويوسع مداركهم، ويصقل شخصياتهم، ويطلق إمكانياتهم الكامنة، ليساهموا بفعالية في حياة مجتمعهم.

وتضع دولة الإمارات العربية المتحدة أهدافاً تعليمية دائمة الطموح، ويهدف النظام التعليمي في الدولة إلى تربية النشأ بما يكفل لهم الحصول على أفضل البرامج التعليمية، والتي تضعهم في المستويات المتقدمة مع الطلبة في الدول المتقدمة.

كما تشجع الدولة مواطنيها على النهوض بإمكانياتهم إلى أقصى حد ممكن، من خلال الاستمرار في التعليم العالي سواء في الجامعات أوالمعاهد العليا، مما يتيح لأبناء الدولة الفرص للتزود بالعلم والمعرفة من أرقى الجامعات المحلية والدولية. كما أن للتدريب المهني دوراً أساسياً لمن لم تتح له فرصة التعليم الجامعي، أو ترك الدراسة المدرسية مبكراً دون الحصول على فرصة للتعليم الجامعي.

ويؤمن النظام التعليمي فرصاً متساوية لجميع الطلبة، تؤدي إلى نتائج متوازية، كما يدمج ذوي الاحتياجات الخاصة في النظام التعليمي، مع توفير برامج دعم ومرافق مناسبة تساعدهم على تحقيق ما يصبون إليه. ويعد انتشار التعليم بشقيه العام والخاص أحد المعالم المتميزة على مستوى إنجازات التنمية المستدامة للحكومة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

لقد تحقق نجاح مشهود في النظام التعليمي في الدولة، ويوضح ذلك التطور الواسع والشامل في قطاع التعليم في كافة إمارات الدولة، حيث بلغ في عام 2008/ 2009م، عدد المدارس 1183 مدرسة، وعدد الطلبة فيها 750234 طالب وطالبة، وعدد المدرسين 47267 مدرساً، وكان عدد المدارس الخاصة منها

28) أ- وزارة الصحة. هيئة الصحة إمارة أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، تقارير وبيانات داخلية ،عدة سنوات.
ب- الإدارة المركزية للإحصاء، وزارة الاقتصاد، دولة الإمارات العربية المتحدة، التقرير الاقتصادي والاجتماعي لعام 2008.

462 مدرسة، وعددالطلاب والطالبات فيها 487861، والباقي في المدارس الحكومية.

بينما كان في عام 2008/2007م عدد المدارس 1181 مدرسة، وعدد الطلبة 684967 طالب وطالبة. وكان عدد المدارس الخاصة منها 454 مدرسة، وعدد الطلبة في المدارس الخاصة 422938 طالب وطالبة، وعدد المعلمين والإداريين والفنين في جميع المدارس للعام نفسه 40163 معلماً ومعلمة، منهم 22778 بالقطاع الحكومي، و 17385 بالقطاع الخاص.[29]

كما انتشرت الجامعات والمعاهد العليا في كافة أنحاء الدولة، فبعد أن كانت هناك جامعة واحدة فقط عام 1977، أصبح عدد الجامعات والمعاهد العليا 64 في عام 2010/2009م، وبلغ عدد الخريجين 15000 عام 2008/2007م، منهم 9400 من المواطنين، و5600 من غير المواطنين.[30]

وتواصل الحكومة من خلال استراتيجيتها للأعوام القادمة تطوير النظام التعليمي على أعلى المستويات، ليضاهي ما وصلت إليه الدول المتقدمة. وتخصص الأموال اللازمة لتحقيق هدفها المرسوم ضمن الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم من خلال توفير المخصصات المالية اللازمة للتوسع في عدد المدارس النموذجية، وتطوير الدعم وتأهيل المعلمين، وتهيئة البيئة المناسبة لرجال الأعمال للاستثمار في التعليم بشقيه المدرسي والتعليم العالي، وبما يعود بالنفع على المجتمع ككل.

يفرض ما سبق ضرورة التنسيق بين السياسات السكانية، والتعليمية، والإحتياجات الحالية، والمستقبلية من القوى العاملة الماهرة وعالية التخصص التي تحتاجها المشروعات التنموية، ويستلزم هذا تحديث وتطوير المناهج التعليمية في المدارس والجامعات، ووضع الخطط الضرورية للتدريب والتأهيل، بحيث تتوافق مخرجات النظام التعليمي المدرسي، والجامعي، مع احتياجات سوق العمل في المستقبل.

---

29) وزارة التربية، الإمارات العربية المتحدة، التقرير السنوي للأعوام2007-2008 و 2008-2009م.

30) 1-وزارة الاقتصاد، الإدارة المركزية للإحصاء، الإمارات العربية المتحدة، التقرير الإقتصادي والإجتماعي لعام 2008م، صفحة 25.
2- المركز الوطني للإحصاء، دولة الإمارات العربية المتحدة.

جدول (3:30)

عدد المدارس والطلبة والمدرسين في التعليم العام

لعامي 2007 /2008م و2008 / 2009م

الموضوع	2008/2007	2009/2008
عدد المدارس	1181	1183
الحكومية	727	721
الخاصة	454	462
عدد الطلبة	684967	750234
الحكومية	262029	262373
الخاصة	422938	487861
عدد المدرسين	40163	47267
الحكومية	22778	22732
الخاصة	17385	24535

المصدر: 1) الإدارة المركزية للإحصاء، وزارة الاقتصاد، دولة الإمارات العربية المتحدة، التقرير الاقتصادي والاجتماعي لعام 2008م، صفحة 25.

2) المركز الوطني للإحصاء، دولة الإمارات العربية المتحدة.

لذا فإن البداية تنطلق من التعليم المدرسي، وعندها لا بد من الارتقاء بمستويات الأداء للطالب، واعتباره محور العملية التعليمية، والاهتمام بالمدرسة سواء الحكومية منها والخاصة، ودعمها بما يتفق مع توقعات المجتمع بأسره، بحيث تصل إلى أرقى المستويات العالمية العالية، وتطوير البنية التحتية التقنية في المدارس. وإطلاق برامج للتدريب المستمر لمديري المدارس والمدرسين والعاملين، وتأهيل العاملين في مهنة التدريس، بما يتطلبه تطوير العملية التربوية. كذلك تعميق دور مؤسسات التعليم العالي من المعاهد والجامعات لتلبية احتياجات المجتمع، وتحقيق المواءمة بين خريجي تلك المؤسسات ومتطلبات الاقتصاد الوطني بشتى أنشطته.

3.4 نوعية مستوى الحياة و خدمات الرعاية الاجتماعية

3.4.1 نوعية مستوى الحياة في الدولة

تعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة من أوائل الدول التي تتميز بنوعية عالية من الحياة، حيث أشارت الإحصائيات أن الدولة جاء ترتيبها الأول في منطقة الشرق الأوسط، والترتيب 15 من بين 160 دولة تم تقييم مستوى الحياة فيها.[31] ويسجل للجهات الحكومية مستوى الازدهار الذي واكب النمو في السنوات الأخيرة في شتى مناحي الحياة، بما فيها الأنشطة الاقتصادية ، والأمنية، والخدمات التعليمية، والصحية. ولقد تركز تميز الدولة في مؤشرات مختلفة منها معدل النمو، والإدارة الحديثة، وتطور نمو الناتج المحلي الإجمالي المرتفع، والخدمات المقدمة للعائلة بصورة عامة، بما فيها رعاية الأطفال وكبار السن، وتوقعات الحياة، والرعاية الاجتماعية المتقدمة للسكان.

إن كل ما قُدم حتى الآن، وتحقق على مستوى الرفاه والنوعية العالية للحياة يبعث على الطمأنينة وأن السياسات والخطط والإجراءات، التي تتبعها الدولة في إدارتها المتقدمة على المستويات المختلفة لإنشطة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، ستحقق مزيداً من المراتب المتقدمة في السنوات القادمة.

3.4.2 خدمات الرعاية الاجتماعية

يعتبر العمل الاجتماعي في دولة الإمارات العربية المتحدة من الحالات المتميزة على مستوى دول العالم، حيث ينظر إلى الرعاية الاجتماعية في الدولة على أنها حق للمواطن، ورعايته مسئولية مباشرة من قبل الدولة، ونتيجة هذه الرعاية تعود بالنفع والفائدة على المجتمع ككل. لذا تعمل الدولة على تحفيز ودعم مشاركة القطاعين العام، والخاص، ومؤسسات المجتمع المدني، والأفراد للمساهمة في إنجاح أنشطة العمل الاجتماعي المختلفة، ويؤكد هذا التطور الحاصل في عدد الجمعيات ذات النفع العام على مدى الأعوام الماضية والتي ارتفعت من 115 جمعية عام 2004 إلى 124 نهاية عام 2009، وتساهم في أنشطة مختلفة تدل على مدى الوعي والشمول في أهمية مثل هذا العمل. وتشمل الأنشطة المختلفة مجالات متعددة من أنشطة المرأة، والفنون الشعبية، والثقافة العامة، والجمعيات المهنية المختلفة وغيرها. كما وتقدم الدولة الدعم والرعاية إلى مراكز رعاية المسنين، ودور الحضانة للأطفال لتشمل رعايتها كافة فئات المجتمع وشرائحه. ويظهر الجدول رقم(3:40) عدد الجمعيات بأنشطتها المختلفة خلال الفترة 2004 -2009م.

---

31) وحدة المعلومات الاقتصادية 2009 م EIU.

الجدول رقم (3.40)
عدد الجمعيات ذات النفع العام للأعوام 2004- 2009م.

النشاط / العام	2004	2005	2006	2007	2008	2009
دينية	3	3	3	3	3	3
نسائية	9	9	9	9	9	9
مهنية	20	20	21	22	22	22
فنون شعبية	29	30	29	29	29	29
ثقافية وخدمات عامة	23	23	21	22	22	22
خدمات إنسانية	11	11	13	13	13	13
مسارح	9	9	10	11	11	11
جاليات	15	15	15	15	15	15
المجموع	119	120	121	124	124	124

المصدر: وزارة الشؤون الاجتماعية، دولة الإمارات العربية المتحدة، التقرير السنوي لعام 2009م.

شكل رقم (3.40)

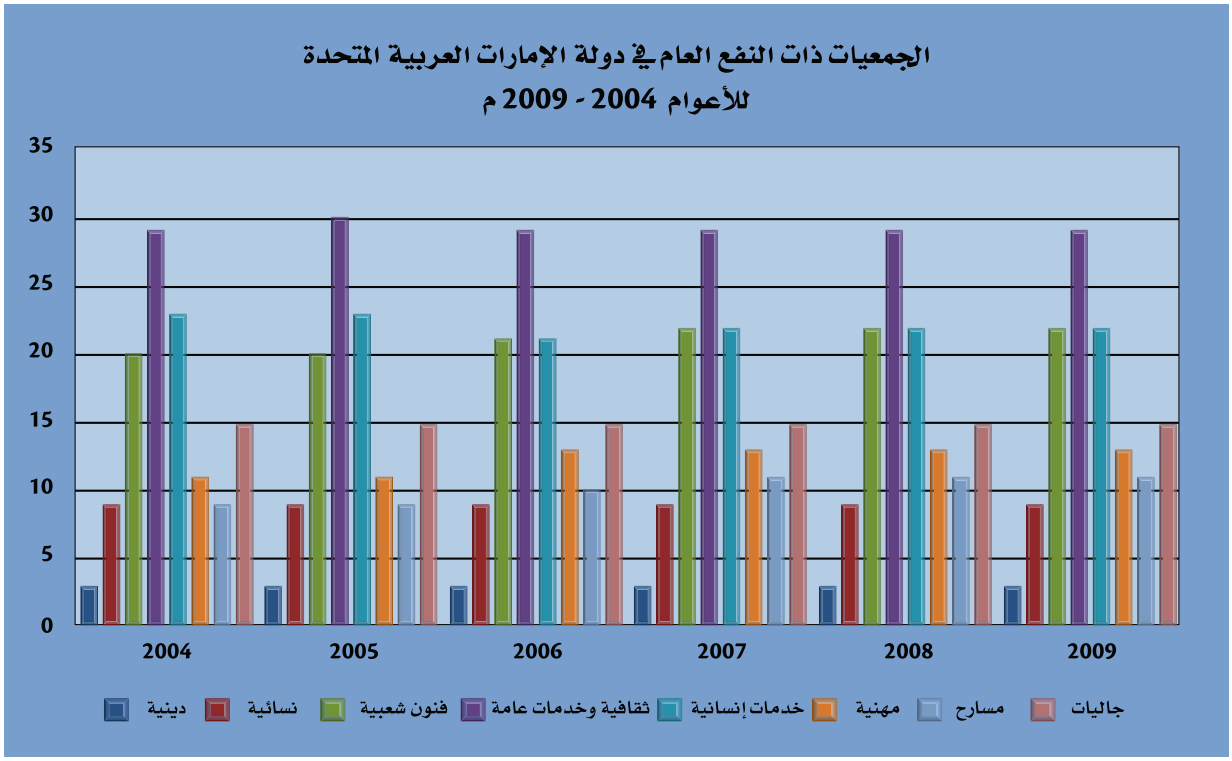

المصدر: وزارة الشؤون الاجتماعية، دولة الإمارات العربية المتحدة، التقرير السنوي لعام 2009م.

الجدول رقم(3:41)
تطور عدد وقيم المساعدات الاجتماعية للأعوام 2005-2009م

العام	عدد الحالات	القيمة (الدرهم)
2005	31541	783,524,993
2006	33518	1,063,692,085
2007	37484	1,129,957,810
2008	38675	2,326,022,740
2009	39242	2,325,363,749

المصدر: وزارة الشؤون الاجتماعية،دولة الإمارات العربية المتحدة، 2009م.

شكل رقم(3:41)

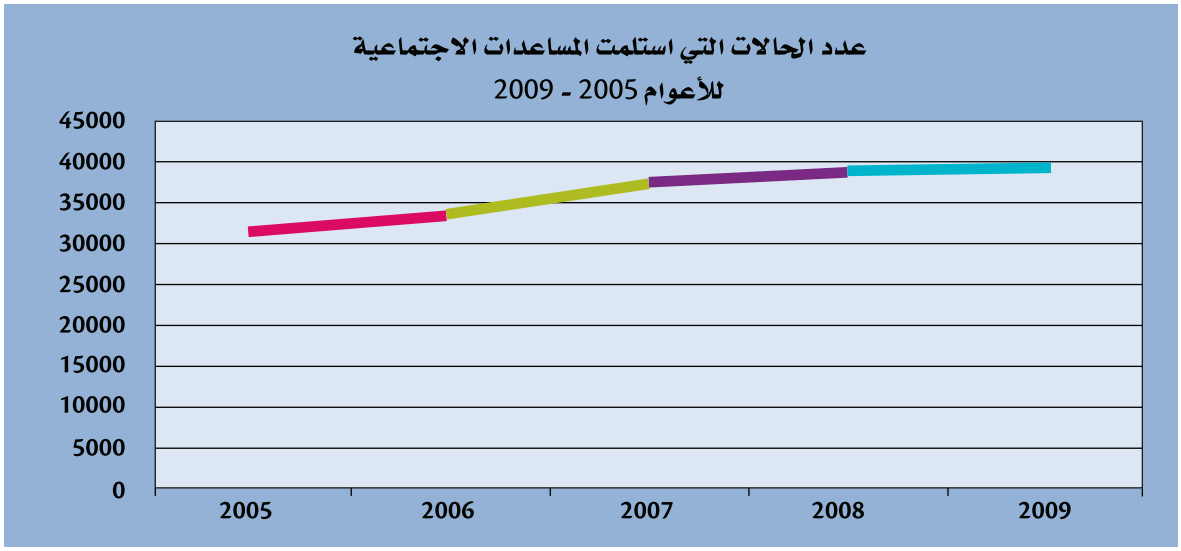

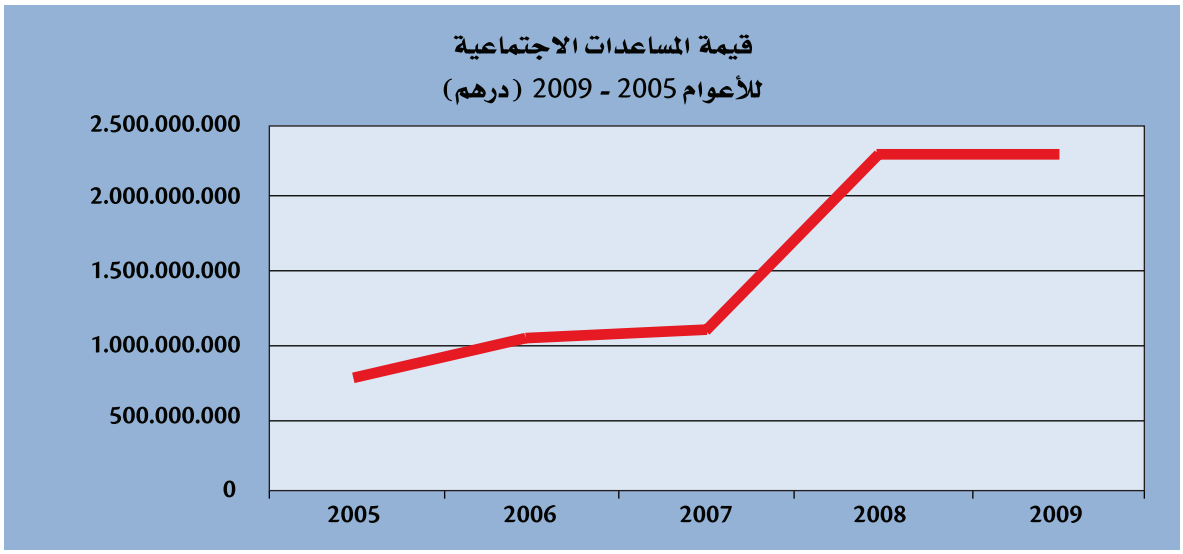

المصدر: وزارة الشؤون الاجتماعية، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2009م.

ويظهر الجدول رقم (3.41) عدد حالات المساعدات الاجتماعية وتطور قيمها وحجمها للفترة 2005 – 2009 م ، والتي ارتفعت نسبتها 24.4 % للفترة ذاتها ، في حين ارتفع حجم المساعدات من 783.5 مليون درهم ليصل إلى 2.325 مليار درهم ، أي ما نسبته 196.28% عن عام 2005. ويدل ذلك على أن حجم الأموال يزداد مع زيادة العدد، وارتفاع تكاليف المعيشة.

الفصل الرابع - نظرة مستقبلية

4.1 أسعار النفط

تحوم أسعار النفط حالياً حول 80 دولاراً للبرميل الخام على الرغم من ضعف الاقتصاد العالمي ووقوعه تحت ضغوط متعددة، عانى منها في الفترة السابقة، لكن الاقتصاد العالمي بدأ بالتعافي وبصورة خاصة في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD. حيث تقارن أسعار النفط حالياً بالسعر الذي وصل إليه سعر البرميل في منتصف 2008م، والذي قارب 150 دولاراً للبرميل، لكنه عاود الانخفاض ليصل إلى حوالي 61 دولار للبرميل خلال عام 2009م. وأدى التذبذب الواسع في السعر على المنتجين والمستهلكين للقبول بسعر عادل لكليهما يتراوح حول 75 دولاراً للبرميل.

وسيعود الضغط على سعر برميل النفط باتجاه متصاعد على الرغم من استقرار الأسعار لفترة حول معدل 75 دولاراً، لكن بوادر الارتفاع بدأت تظهر مع نهاية شهر مارس 2010م، لكن بحركة أقل مما كانت عليه في الفترة السابقة. ويعزى ذلك إلى:

أولاً: التعافي الذي بدأ يظهر على الاقتصاد العالمي، كما بدأت حكومات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بتبني سياسات تهدف إلى إعطاء مزيد من حرية الحركة، متراجعة عن سياسات التوسع على مستوى السياسة النقدية والمالية، والتي مارستها بشدة خلال السنتين الماضيتين. وثانياً: ابتعاد نفس الدول في منظمة (OECD) عن الاهتمام في الأنشطة الصناعية والتي تحتاج إلى مدخلات الطاقة كوقود وبصورة كبيرة ، وأهتمت بقطاعات الخدمات التي تحتاج إلى رأس مال بشري كثيف وتكنولوجيا متقدمة.[31] ومن ناحية أخرى فإن سياسات التنمية التي اتخذتها الدول المنتجة للنفط وخصوصاً دول الخليج منها، من المتوقع أن تؤدي إلى زيادة الطلب المحلي على النفط بنسبة 4.5% ، أي ما يساوي 320000 برميل في اليوم في عام 2010 [32].وحتى يزداد الإنتاج بكميات وافرة، فإن هذا سيؤدي إلى ضغوط على الأسعار باتجاه تصاعدي، وسبب ذلك أن الاستهلاك الداخلي سيزداد على حساب التصدير للخارج، مما سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار. والآثار الصافية المترتبة على ارتفاع أسعار النفط ستعتمد على مدى التوسع في الطلب المحلي والذي سيقابل من خلال الإنتاج. وعلى كل حال فإن التقدم العلمي في نتائج الأبحاث في الطاقة المتجددة، سيؤدي إلى التغير في نسب الاستهلاك من أنواع الطاقة المختلفة. على الرغم من التوضيح الوارد بالشكل رقم(4.11)، بأن الاستهلاك من تلك المصادر من الطاقة لم يتجاوز 3.5% من مجموع الاستهلاك النهائي عام 2007م.

---

31) انتقلت الصناعات التحويلية من بلدان منظمة التعاون والتنمية إلى الاقتصادات الناشئة، وخاصة في بلدان آسيا بسبب مؤثرات العولمة.

32) انظر : منظمة الطاقة الدولية، باريس مارس 2010.

شكل رقم(4:11)

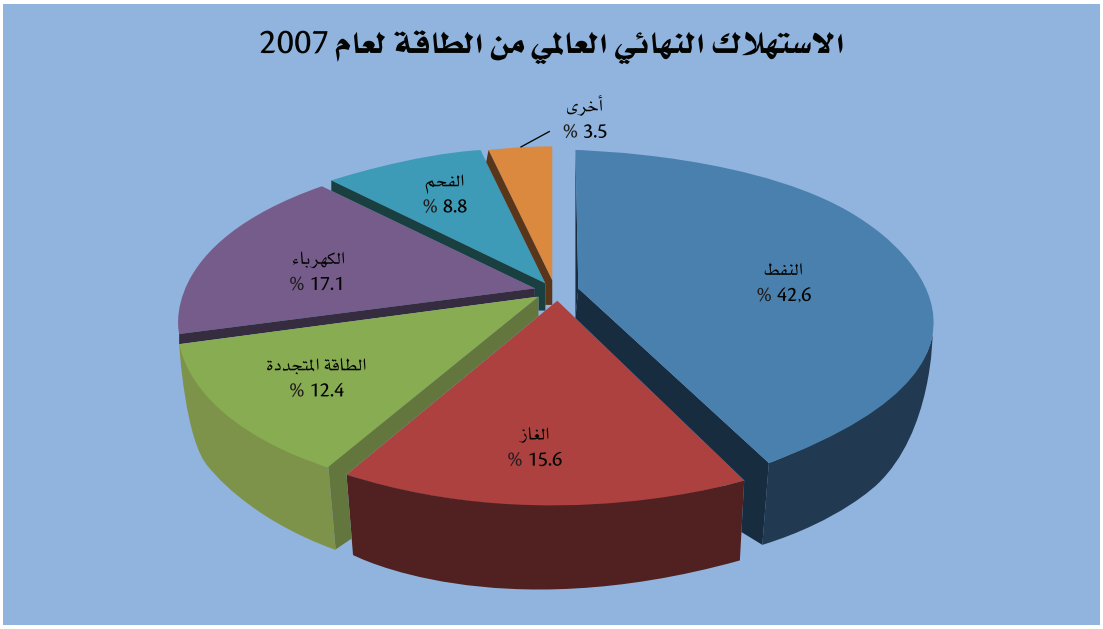

المصدر: منظمة الطاقة الدولية 2009، صفحة 28م.

وإذا ما أخذنا جانب العرض، فإن الشركة الوطنية للبترول في أبوظبي (أدنوك) تخطط لإنتاج مزيد من النفط، بعد أن خفضت إنتاجها على مدى أكثر من عام، وذلك لإلتزامها بالحصص المتفق عليها والمقررة من قبل منظمة أوبك، وتخطط الشركة لأن ترفع إنتاجها بنسبة 30% وعلى مراحل، وينسجم هذا مع ما تهدف إليه الشركة بأن يصل الإنتاج إلى 3.5% مليون برميل في اليوم مع نهاية عام 2019م.[33] مما سيؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج بسبب أن شركات النفط تستخدم حالياً تقنيات متقدمة جداً لاستخراج النفط من الحقول السابقة، كذلك تقوم تلك الشركات بالاستكشاف بالمناطق غير المستغلة وهي التقليدية حالياً، وتحتاج هذه العمليات إلى تكاليف مرتفعة مقارنة مع ما هو متاح في الوقت الحالي.[34]

---

33) إمارة أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، نشرة ناشونال مارس 8، 2010"،:ADNOC to lift curb on oil output

34) حقول النفط غير التقليدية هي أعمق منها في الحقول التقليدية، ويتطلب هذا إلى حفر أعمق مما يحتاج إلى تكاليف أكثر.

شكل رقم(4:12)

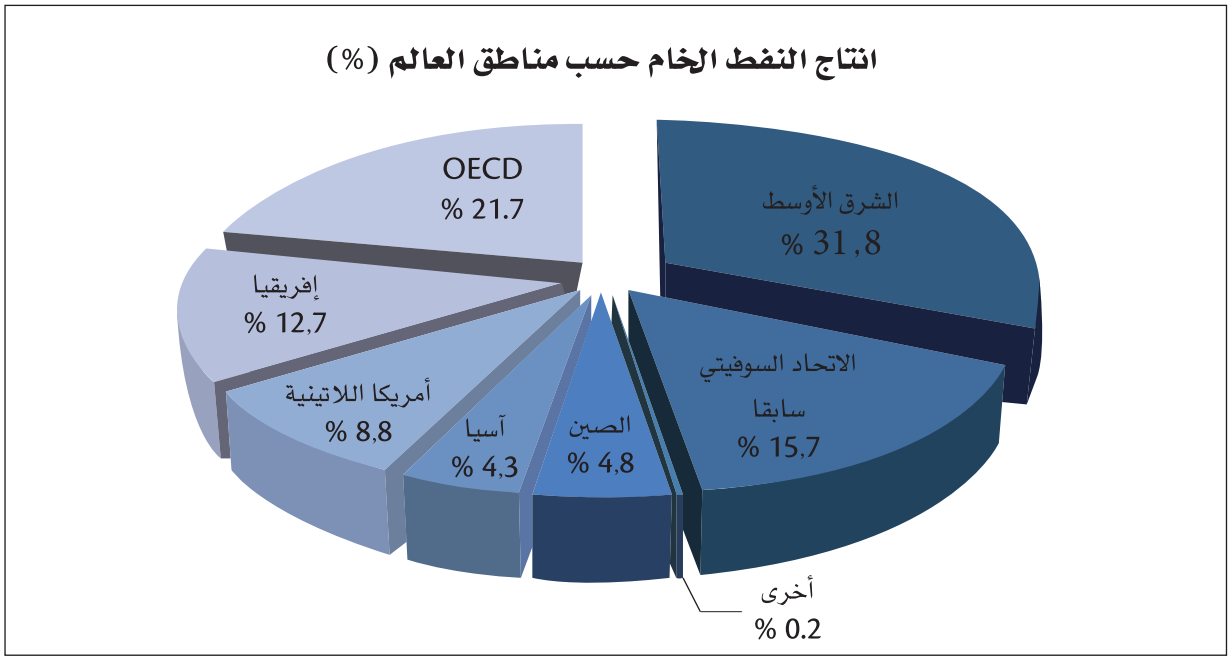

أدى الارتفاع غير الطبيعي في سعر البترول في منتصف عام 2008م والذي وصل إلى 150 دولاراً للبرميل، ومعاودة الانخفاض ليصل إلى حوالي 61 دولاراً للبرميل مع نهاية عام 2009م، إلى سيادة سكيولوجية(قناعة) أن السعر لن ينخفض عن معدل 50 دولاراً للبرميل في المستقبل القريب، وخاصة مع بداية تعافي الاقتصاد العالمي. علماً أن المحللين والمنتجين والمستهلكين يرون أن سعر 75 دولاراً للبرميل يعتبر سعراً عادلاً. ويسمح هذا السعر للدول المنتجة للنفط بالحصول على عوائد مالية تغطي تكاليف الزيادة في متطلبات الإنفاق الرأسمالي التي يحتاجها الإنتاج لغاية الآن، لكنه لا يشجع على الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة والبديلة لسلعة النفط.

علاوة على ما سبق فإن ما تحتاجه التنمية في الاقتصادات الناشئة ومنها دول الخليج، سيزيد الطلب على إنتاج مزيد من النفط لتلبية الطلب المحلي، وهذه الزيادة في العرض وزيادة الطلب على المستويين المحلي والخارجي، لن تؤدي إلى التغير في السعر بصورة ملحوظة، ويعتمد ذلك على ثبات العوامل الحالية كما هو عليه الآن، وبناءً عليه يتوقع أن يتراوح سعر برميل النفط بين 70-90 دولاراً للبرميل في الأجل القصير.

4.2 توقعات النمو للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدولة الإمارات العربية المتحدة

تشير توقعات المركز الوطني للإحصاء أن يصل معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدولة الإمارات العربية المتحدة إلى3.2%م، في عام 2010م.

شكل رقم(4:20)

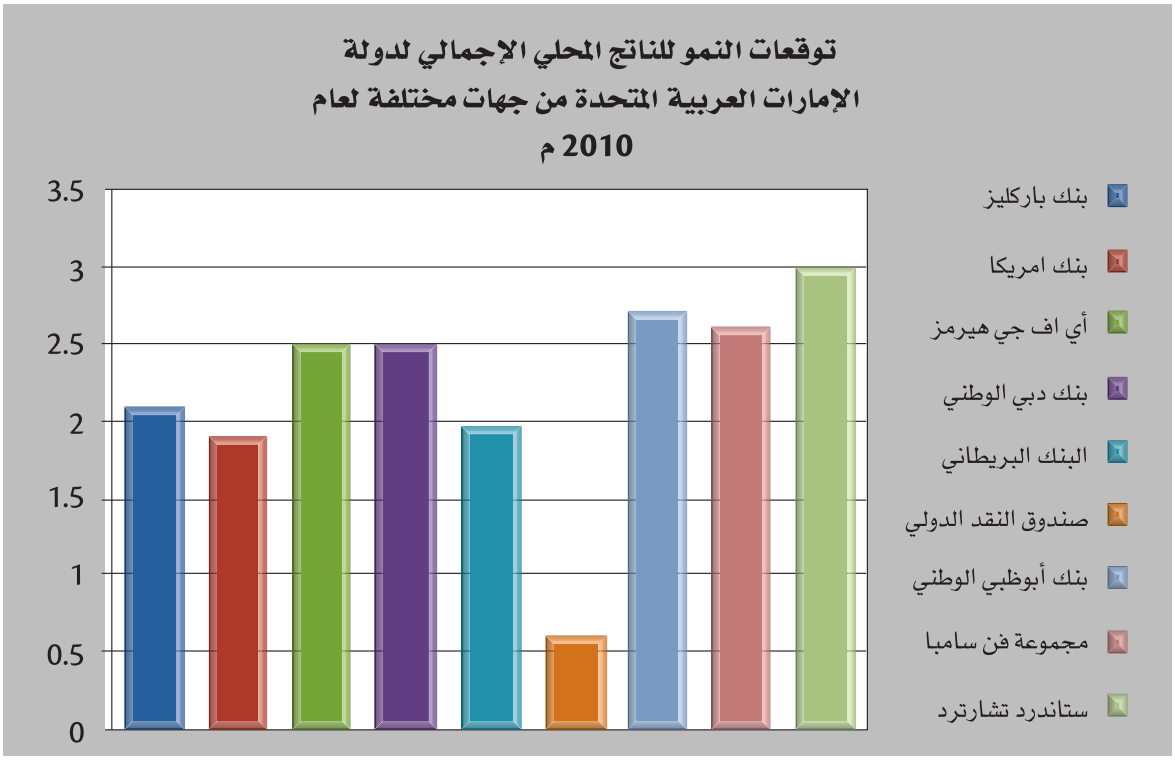

وتوقعت جهات أخرى معدلات متفاوتة للنمو، ويعزى الفارق الواسع في التوقعات للنمو في الناتج المحلي الإجمالي بسبب إختلاف الأهمية النسبية للعوامل المحركة للنمو في الدولة، ويقع في مقدمتها الأسعار العالمية للبترول، والتي يتوقع أن تتراوح بين 75-85 دولاراً للبرميل الخام في المدى القصير الناجم عن بداية تعافي الاقتصاد العالمي، وبصورة خاصة في منطقة آسيا التي يتوقع لها أن تزيد الطلب بنسبة 4% في عام 2010 و2011م.[35] وتخطط الدولة لإنتاج مزيد من النفط لتلبية الطلب الناجم عن زيادته في اسيا، كما أعلن عنه أخيراً من قبل شركة أبوظبي الوطنية للبترول ADNOC. وبالرغم من الموافقة المسبقة في اجتماع الأوبك الأخير في 18 مارس 2010م في فيينا، والذي أقر أن حصص الإنتاج ستبقى كما هي عليه، ولن تتغير، وذلك للمحافظة على الأسعار العادلة للنفط والتي تتراوح بين 75-85 دولاراً للبرميل.

إن تعافي الاقتصاد العالمي سيزيد الناتج المحلي الإجمالي الناجم عن القطاعات غير النفطية بنسبة 1.5%، بعد أن سجل انخفاضاً بصورة نسبية في عام 2008م، بعدما وصل إلى معدل نمو بلغ 8% للأعوام

35) انظر : منظمة الطاقة الدولية، باريس مارس 2010.

2005-2007م. وعلى المدى المتوسط والطويل فإن دولة الإمارات العربية المتحدة، ستستغل البنية التحتية الممتازة بأنواعها المختلفة لتلبية الطلب على الخدمات، حيث التجارة، والدعم اللوجستي، والخدمات المالية، التي حلت جميعها محل النشاط العقاري، كما بدأت السياحة معاودة النمو عن معدلاتها المنخفضة في أعوام 2008و 2009 مرافقة للمشروعات الضخمة ، كمشروع مترو دبي، ومطار المكتوم الدولي، برج خليفة، دبي لاند، وتطوير جزر السعديات ،وياس في إمارة أبوظبي، وغيرها من المشروعات في الإمارات الأخرى.

وفي الجانب النقدي، وبالرغم من أن النمو في عرض النقد [36] (M2)، والذي يشمل عرض النقد (M1) إضافة إلى الودائع الزمنية والإدخارية، سيتراجع إلى 6.3% في عام 2010م نتيجة لتحرك المصرف المركزي لتأمين الودائع لدى المصارف من خلال إيجاده (50) مليار درهم في الجهاز المصرفي خلال عام 2009م. وبالإضافة إلى محركات النمو، بدأت الحكومة في تطبيق عدة مبادرات بهدف تنويع اقتصاد الدولة في عام 2021 من خلال إعلان وطني، يهتم بتشجيع نمو القطاع الصناعي، وتقديم الحوافز، وإقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومشروعات الطاقة البديلة، ومشروعات في عدة قطاعات أخرى للمساعدة في بناء اقتصاد قادر على المنافسة، وجذب وخلق بيئة صالحة للأعمال.

تشير التوقعات إلى نمو اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة رغماً عن مواجهته حالة من الضغوط التي تعزى إلى وضع الاقتصاد العالمي، والتراجع في النشاط العقاري، والذي يأخذ عادة وقتاً أطول من القطاعات الإقتصادية الأخرى لتظهر عليه بوادر التعافي.

إن إعادة هيكلة ديون شركة دبي العالمية، والبالغة 24.8 مليار دولار أمريكي، سيؤدي إلى انخفاض في نمو اقتصاد إمارة دبي، لكن هذا الانخفاض لن يؤثر على معدل النمو لدولة الإمارات العربية المتحدة، والذي يقوده النمو المتزايد لاقتصاد إمارة أبوظبي، وبصورة خاصة القطاع النفطي منه، إذا حافظت أسعار النفط على ما هي عليه حتى الآن، والتي تعتبر عادلة، والمتوقع لها أن تتراوح بين 75-85 دولاراً للبرميل الخام خلال عامي 2010 و2011م. والتي ستساهم عوائدها المالية في تمويل وتحقيق استراتيجية التنويع الاقتصادي في كافة الإمارات في الدولة.

ومن الجدير ذكره أن الاستهلاك قد تراجع مرافقاً لإحجام المصارف عن تقديم القروض التي لم تنمُ سوى بمعدل 2.4% عام 2009م. مقارنة مع 40% عام 2008م.

ويتوقع زيادة حجم الديون غير القابلة للسداد في أوقاتها والتي بلغت نسبتها 4.4% في عام 2009م، لترتفع إلى 6.5% في عام 2010م، بالرغم من أن المصرف المركزي الإماراتي أتخذ خطوات تحفيزية من خلال خلق قروض خاصة للمصارف، وهناك بعض المراقبين الذين تباينت وجهات نظرهم تجاه تأخر سداد ديون دبي، حيث ذكر البعض منهم بأن تأخر سداد الديون سيؤدي إلى انخفاض في النمو، ويعزون ذلك إلى أن المصارف الأجنبية والمستثمرين الأجانب، سيترددون من خلال حالة عدم التيقن السائدة مرحلياً، والتي تستند إلى أن الدعم الذي على الحكومة الإتحادية تقديمه، لم يصل بالوقت المناسب. على الرغم من وجهات النظر المختلفة.

---

36) يعُرف M1 انه العرض الواسع للنقد الذي يشمل النقود في دورانها، والطلب على الحسابات الجارية.
ويُعرف M2 انه عرض النقد الذي يشمل M1 إضافة إلى الودائع الزمنية والادخارية.

وبالختام، فإن التوقعات تجاه نمو اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة سيكون أفضل من النمو لدى اقتصادات الدول ذات الدخل المرتفع، لكن سيبقى أقل من الدول الناشئة اقتصادياً في آسيا على المدى القصير والمتوسط. علاوة على ذلك إن معدل التضخم المنخفض أعتبر ميزة في الاقتصاد المحلي، حيث ساهم التضخم في تقليل تكاليف الإنتاج ، وبالتالي تحسين المقدرة التنافسية لاقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة.[37]

4.3 توقعات معدل التضخم

كما ذكر سابقاً، أدت التطورات السريعة في الاقتصاد قبل الأزمة المالية العالمية عام 2008م، إلى ارتفاع معدل التضخم في دولة الإمارات العربية المتحدة، والذي وصل مع نهاية الأزمة إلى 12.3%. بينما تراجع في عام 2009 إلى 1.56% مع توقعات بأن يصل إلى 1.1% مع نهاية عام 2010م، وسيعاود الارتفاع في عام 2011 ليصل إلى 2 -2.5% مع عودة الإقتصاد العالمي إلى التعافي.[38] كانت الأسباب الرئيسة لارتفاع نسبة التضخم إلى ما وصلت إليه في عام 2008م . علماً أن السكن أستحوذ على حوالي 45% من إجمالي إنفاق المستهلك في الدولة في حينه.[39] ومن الأسباب الأخرى ارتفاع أسعار المحروقات مقارنة مع الدول الأخرى في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث يعتبر الأعلى مقارنة بما هو موجود بالدول الأخرى. وأعتماد الدولة على السلع المستوردة في تغطية احتياجاتها من المواد الغذائية والتي تصل إلى 85%. وغالبيتها من دول الاتحاد الأوروبي،[40] وغالباً ما يتم تسديد أثمانها بالدولار الأمريكي، الذي انخفضت قيمته أمام العملات الرئيسة ومنها اليورو الأوروبي، مما أثر على أسعار السلع ورفع من أثمانها في السوق المحلي.

تشير الأرقام المنشورة عن أسعار السلع الغذائية حتى منتصف العام الحالي إلى محافظتها على اتجاهها التنازلي، لكن يتوقع لها الارتفاع بعد ذلك خاصة بعض السلع الأساسية، مثل الرز والسكر في الأسواق العالمية بسبب تراجع حجم الإنتاج العالمي في الدول المنتجة الرئيسة مثل الهند والبرازيل.

كما يلاحظ حالياً البدء بالخروج من حالة التراجع التي رافقت الاقتصاد الإماراتي وخاصة في إمارة دبي خلال العام 2009م وبنسبة كبيرة قطاع العقارات، الذي بدأت بوادر التعافي تظهر في أنشطته المختلفة. سيبدأ مشاهدة ارتفاع في معدل التضخم مع نهاية عام 2010 م، ولكن بصورة أقل مما كان عليه خلال عام 2009م. بحيث يتوقع أن يتراوح بين 1.00% إلى 1.50%، وسيواصل ارتفاعه خلال عام 2011م، ليصل إلى حوالي 2.5%.

من جانب آخر، سجل معدل التضخم تراجعاً طفيفاً لم تتجاوز نسبته 0.01% نهاية الربع الأول من عام 2010 مقارنة مع القيمة التي بلغها نهاية الربع الأول من عام 2009م، الأمر الذي يشير إلى حالة من

---

37) كان معدل التضخم في عام 2009م 1.56 % مع توقع أن يتراوح بين 1-2.5% في عام 2010، كما تم حسابه في المركز الوطني للإحصاء.

38) انظر بني ملحم ، أحمد قاسم 2010م، المركز الوطني للإحصاء.

39) انظر جمعة ،عبد العفو 2010م، المركز الوطني للإحصاء.

40) لقد تبنت دولة الإمارات العربية المتحدة سعراً ثابتا لعملتها أمام الدولار يساوي0.27 لكل درهم إماراتي.

الأستقرار النسبي لمستويات الأسعار خلال تلك الفترة. كما سجل تراجعاً بلغ 0.51% مع نهاية الربع الأول لعام 2010م مقارنة مع مستويات الأسعار نهاية الربع الرابع من عام 2009م.

وعلى الرغم من التوقعات التي استندت على السلاسل الزمنية لأرقام المستهلك للسنوات السابقة. لكن بوادر الانتعاش في الاقتصاد العالمي، وتوقع نموه بنسبة حوالي 4.2% لعام 2010م، وما يرافق ذلك من ارتفاع أسعار النفط، وبالتالي زيادة العوائد المالية للدول المصدرة، ومنها دولة الإمارات العربية المتحدة. فهناك مؤشرات واضحة ببدء ارتفاع أسعار السلع الغذائية الأساسية ومواد البناء وخاصة سلعة الحديد. كل ذلك سيؤدي إلى زيادة فاتورة الاستيراد المترتبة على الدولة، الأمر الذي سينعكس على أسعار السلع بالسوق المحلي، وبالتالي يتوقع ارتفاع معدل التضخم عن النسبة التي تم تقديرها حتى نهاية العام، مما يوجب أخذ التوقعات السابقة بشيء من الحذر.

الفصل الخامس: السياسات والاقترحات

5.1 سياسة الاستقرار

سببت الأزمة المالية العالمية نقصاً في السيولة لدى النظام المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة والذي أجبر المصارف على أن توقف إعطاء القروض، وذلك لضبط الإنفاق الإستهلاكي. وتدخلت الحكومة من خلال السياسات التوسعية المالية والنقدية لاستيعاب الآثار السلبية الناجمة عن التراجع وذلك من خلال تبنيها سياسات مالية ونقدية لدعم الطلب الكلي وتأمين السيولة الكافية في النظام المالي. والنظام المعمول به في الدولة سياسة الصرف الثابت تجاه الدولار الأمريكي. إلا أن سعري الفائدة في البلدين متقاربان، وكنتيجة لذلك انعكس معدل الفائدة المنخفض في الولايات المتحدة، على معدله في دولة الإمارات العربية المتحدة. وتقلص هامش درجات الحرية لدى الحكومة في قدرتها على اتخاذ سياسات مالية توسعية، بالإضافة، أن الهبوط في سوق العقارات في دبي، وأزمة ما عرف بدبي العالمية، ساهم في تخفيض السيولة بسبب أن المصارف المحلية تأثرت من أزمة دبي العالمية، وأدى فقدان الثقة المؤقت إلى تسرب رأس المال، وقلل من السيولة المصرفية. بعدها تحركت السلطات المالية في الدولة وخصوصاً المصرف المركزي لإعادة الثقة للأسواق المالية، وأبدت استعدادها لدعم أي مصرف سواء أكان محلياً أم أجنبياً، ولمواجهة مشكلة القروض غير القابلة للسداد التي وضعتها المصارف تحت تصرف دبي العالمية. لهذا السبب فقد أوجد المصرف المركزي صندوق للدعم بحجم 70 مليار درهم، حوالي 19 مليار دولار أمريكي لدعم المصارف، وأكثر من ذلك خفض معدل الفائدة من أجل تحفيز الإنفاق الاستهلاكي والنمو الاقتصادي.

وفي بداية عام 2009م، بدأت السلطات النقدية تراقب السيولة المصرفية بدقة أكثر للمحافظة على سلامة المصارف ونوعية الأصول لديها، وارتفعت نسبة الأصول السائلة إلى الخصوم على مداها القصير من 76% في يناير 2009م لتصل إلى 92% في أبريل للعام نفسه.[41] واستمرت المصارف في زيادة قاعدة الودائع بينما أبطأت من نمو إعطاء القروض. ووصلت الودائع المصرفية إلى 950 مليار درهم (259) مليار دولار في نهاية الربع الأول من عام 2009م، مقارنة مع 840 مليار درهم (229) مليار دولار حتى نهاية يونيو 2009م. وزادت روؤس أموال المصارف والاحتياطيات 18% من سبتمبر 2008م إلى مارس 2009م، ومعدل كفاءة رأس المال (الملاءة المالية)[42] للمصارف المحلية. وصل إلى 16.4% في عام 2009م.

وفي الوقت نفسه، إن نقص السيولة وانخفاض الإنفاق الاستهلاكي نجم عن نقص السيولة في قطاع العقارات،[43] وبصورة خاصة في إمارة دبي نتج عن إنخفاض عرض النقد(M1). ونتيجة لذلك استقرت القروض المصرفية حوالي مليار درهم (368) مليون دولار في يوليو 2009م، التي حصلت عكس ما حدث

---

41) يعني هذا المعدل، كم من النقود الفائضة التي بحوزة المصارف مقارنة مع الدفعات القادمة، ويستخدم هذا المعدل لتحديد مقدار السيولة.

42) معدل ملاءة رأس المال: معدل ملاءة رأس المال /إلى المخاطرة ، وبتوضيح أكثر، هي رأس المال الأساسي المعبر عنه كنسبة من الأصول وهذه النسبة للمصارف الأجنبية التي تعمل في دولة الإمارات العربية المتحدة، هي 15% تعتبر مرتفعة بالمعايير الدولية.

43) كان الانخفاض في الإنفاق الاستهلاكي ، نتيجة لما يسمى بتأثير الثروة Pigou effect عندما ينتاب المستهلكين الشعور بالفقر بسبب إعادة انخفاض قيمة الأصول التي يملكونها مثل، البيوت، والسلع المعمرة، مما يؤدي إلى استهلاك أقل.

في السنوات الخمس التي سبقت ذلك ،عندما ارتفعت الاستثمارات نتيجة للعوائد النفطية العالية ، مما شجع المستهلكين على الإنفاق أكثر ومكنهم من الاقتراض مجدداً، الذي نما بمعدل 30% كل عام. لزيادة الإقراض خفضت السلطات النقدية أسعار الفائدة على التسهيلات التي خصصتها لدعم التسهيلات[44] المصرفية بما نسبته 1.5 - 2.5%. وصممت هذه السياسة للإنفاق على زيادة الاستثمار والاستهلاك من خلال تخفيض تكاليف الإقراض للمستفيدين النهائيين، وهذا التخفيض ما يعرف بالفائدة على(EIBOR). وعمل المصرف المركزي على إعادة تشكيل اللجنة المختصة بذلك على أمل أن يؤدي هذا الإجراء إلى تخفيض سعر الفائدة ، والتي كانت عالية، ولم تعكس الوضع السائد في الأسواق.

وقامت السلطات بنفس الوقت بتبني سياسات نقدية توسعية، وزادت أيضاً الحكومة الإنفاق من خلال التوسع في إستخدام السياسة المالية لتعويض العجز الحاصل في الطلب الكلي، والذي يعزى إلى الأزمة المالية العالمية، وهبوط سوق العقارات. وكنتيجة لذلك ارتفع الإنفاق الحكومي[45] لدولة الإمارات العربية المتحدة من 254 مليار درهم (69.2 مليار دولار) في عام 2008م ليصل إلى 289 مليار درهم (78.8 مليار دولار) في عام 2009م، أي مانسبته 14%. وحصل هذا في الوقت الذي تراجعت فيه الإيرادات الحكومية بحوالي 35%، أي من 450 مليار درهم(122.7 مليار دولار) في عام 2008م إلى 292.6 مليار درهم (78 مليار دولار) في عام 2009م، ونجم ذلك بسبب انخفاض سعر النفط وخسائر الاستثمارات في الخارج.[46]

أدى الإنفاق الحكومي العالي وتراجع الإيرادات إلى تلاشي الفائض الذي كان متحصلاً في الميزانية في عام 2009م. وفي العام نفسه، اعتمدت الحكومة أسلوب الموازنة الصفرية في المستقبل. وفي المنهجية الجديدة أصبح الفريق المسئول عن الموازنة معني في توضيح الزيادة في الإنفاق للفترة الحالية مقارنة مع الفترة السابقة دون النظر إلى حجم الإنفاق خلال الفترة الماضية.

وتستند المنهجية الجديدة على أن تقوم كل جهة ببناء موازنتها السنوية خلال السنوات الثلاث من الأدنى إلى الأعلى مع توضيح أوجه الإنفاق المختلفة، وليس فقط القيام بعرض عام للزيادة في الإنفاق. وستبدأ الدورة الأولى 2011-2013 باستخدام الميزانية الصفرية والتي تعكس على نحو أفضل تغيرات الظروف الاقتصادية المتسارعة الناشئة عن الحاجة إلى تمويل ضخم لمشروعات البنية التحتية في كافة أنحاء الدولة بهدف الوصول في المستقبل القريب إلى مستويات تنموية مستدامة. وكلتا السياستين التوسعيتين المالية والنقدية نجحت في دعم الطلب الكلي من خلال زيادة الاستهلاك، والاستثمار، والإنفاق الحكومي كمحركات للنمو الاقتصادي. لكن تلك السياسات التوسعية لديها الإمكانية في خلق ضغوط تضخمية نتيجة للزيادة في النشاط الاقتصادي والارتفاع في الربحية خصوصاً في سوق العقار، التي قد لا يكون لديها أي مبررات اقتصادية.

سيضع التعافي في الاقتصاد العالمي، وبصورة خاصة في الصين، وإلى حد ما في الولايات المتحدة الأمريكية، ضغوطاً تضخمية على أسعار النفط مع إمكانية وجود نفس الضغوط على اقتصاد دولة الإمارات

---

44) انخفاض الفائدة: يعزى إلى التسهيلات التي استحدثت عام 2008م عندما استطاعت المصارف وضع الضمانات في المصرف المركزي وأخذ السيولة في المقابل.

45) تشمل الإنفاق الحكومي الاتحادي والمحلي.

46) انظر تقرير صندوق النقد الدولي، فقرة 4 : مشاورات، الجدول رقم 3، صفحة 33.

العربية المتحدة. وذلك نتيجة لارتفاع عوائد البترول التي تؤدي إلى زيادة التدفق النقدي، مما سيزيد من السيولة، وبالتالي الإنفاق الاستهلاكي، والاستثمار. لكل هذه الأسباب، على الجهات المختلفة أن تكون حذره في سياسة الخروج من السياسة التوسعية التي اعتمدتها سابقاً، مع ضمان أن ما سيستخدم في المستقبل من سياسات للمحافظة على وضع الاقتصاد بصورة سليمة، ستؤدي إلى عدم الوقوع في الضغوط التضخمية في المستقبل.

5.2 السياسة الصناعية

خلافاً للسياستين التوسعيتين المالية والنقدية التي استخدمتا من قبل الحكومة في عام 2009م، من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي في المدى القصير. استمرت الحكومة في تبني سياسات صناعية للنمو الاقتصادي المستدام على المدى البعيد.[47] وتظهر هذه السياسات بوضوح في خطط استراتيجيات التنمية في الإمارات جميعها، وبصورة خاصة الرؤية الاقتصادية لإمارة أبوظبي 2030م، وخطة دبي الإستراتيجية 2015م. حيث وضعت أزمة دبي العالمية الحكومة في عام 2009م، أمام تحديات وفرص جديدة، تم من خلالها التحكم بدقة أكثر في سياساتها الصناعية، لتتكيف مع التوجهات الحكومية التي تركز على الأهتمام بالإطار المؤسسي، والتي يتم من خلالها إستخدام السياسات الصناعية المستهدفة، مع ما يرافق ذلك من التدقيق، والتقييم، والتعديل مثل، إعادة تقييم قانون الاستثمار الأجنبي، وقانون المناطق الحرة، وتكاليف إنشاء الأعمال، وأمور أخرى لها علاقة مباشرة مع زيادة مقدرة اقتصاد الدولة التنافسية التي تمت من خلال إستخدام السياسات الصناعية لغالبية برامج الدعم الحكومي التي تم تقديمها، وتقييمها، وتم بعد ذلك، إجراء تغييرات في الأهداف، والمهام مستندة إلى أفضل التجارب العالمية.[48]

وفي الإطار المستقبلي، فقد تم في إمارة أبوظبي تجزئة خطة أبوظبي للرؤية الاقتصادية 2030 إلى أربعة خطط مدة كل منها 5 سنوات، آخذة في الاعتبار المتغيرات الاقتصادية في المدى المتوسط، والهدف البعيد المدى، والعمل على تنويع القاعدة الاقتصادية، ومركزة على قطاعات القيمة العالية، والتكنولوجيا المتقدمة، بالإضافة إلى قطاعات الدعم اللوجستي ، والخدمات المالية، والسياحة. كما يتم حالياً من خلال تطوير المجمعات الصناعية، ومراكز الجذب السياحي.[49]

عرفت غالبية ما وصفت بالسياسات الاقتصادية في خطط استراتيجيات التنمية في إمارات الدولة جميعها، بالسياسات الصناعية، والتي تعرف بالتدخل الحكومي وتمت غالبيتها بشكل برامج دعم إلى القطاع الخاص. والسؤال المركزي في السياسة الصناعية، كيف يتم الأخذ بالاعتبار الفشل في الأسواق، حتى تقوم السياسات الصناعية بتعظيم إمكانية مساهمتها في النمو الاقتصادي. وبعبارة أخرى، ما هو أفضل الأطر المؤسسية(آليات) التي على حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، استخدامها لتعظيم كفاءة السياسة الصناعية؟ ومن أفضل الأطر المؤسسية ما يسمى بالسلطات التشاورية (embedded autonomy Evans 1995) ، وهي مرحلة متقدمة من الإستكشاف، تبين متى على الحكومة والقطاع الخاص العمل،

47) لا تعني الصناعة فقط بالمفهوم التقليدي للصناعة، وإنما تشمل خدمات (المالية، الاتصالات، الدعم اللوجستي، وعدة قطاعات غير ملموسة).

48) انظر رودريك 2004م، محادثات ممتازة لأفضل التجارب.

49) تحديداً المشاريع الضخمة في جزيرتي السعديات و ياس، والتي تستضيف عدة أنشطة : ثقافية، فنية، رياضية وغيرها.

والتعلُم، واستكشاف التحديات، والفرص، والعمل بشكل تعاوني استراتيجي سوياً. ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال ربط أفضل الممارسات، التي تم إجراء التصميم[50] المسبق لها وتمت تجربته مع الإطار المؤسسي الحالي للسياسات الصناعية والسائد في دولة الإمارات العربية المتحدة.[51]

5.3 سياسة سوق العمل

كما ذكر سابقاً، سيتم ذكر عام 2009م، على أنه العام الذي تم الإنجاز فيه لعدد من السياسات العمالية، والتي تعتبر بحق، أنها حسنت ظروف العيش لدى العمال، وقدمت نظام حماية الأجور، حيث فُرض على جميع الشركات دفع الأجور من خلال نظام التحويل الإلكتروني لرواتبهم بدلاً من الدفع نقداً. كما شهد ارتفاعاً ملحوظاً في عمليات التفتيش، التي أجرتها وزارة العمل لضبط المخالفين لإجازة منتصف اليوم وإعطاءهم فترة الراحة مدفوعة الثمن.[52] ، وذلك تنفيذاً للقانون.[53] ومع أن القوانين كانت موجودة في السنوات السابقة، لكن الالتزام الكامل بالتطبيق تم بصورة دقيقة في نفس العام.

كما ورد أعلاه، فقد نجحت الجهات الرسمية في دولة الإمارات العربية المتحدة في تقليل الخلل الحاصل في سوق العمل في جانب الطلب. أما إذا ما أخذنا جانب العرض في الاعتبار، مثل استغلال العمال في بلدانهم حيث تتقاضى الشركات رسوماً عالية، وهذا خارج عن نطاق صلاحيات دولة الإمارات العربية المتحدة. ويشمل سوء الاستعمال الطلب من العمال رسوماً عالية بدل الحصول على فرصة العمل، ونفقات السفر، ويتطلب إصلاح الخلل في جانب العرض، تنسيقاً وتعاملاً كاملاً مع الدول المصدرة للعمالة. وتعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة من أوائل الدول التي وقعت اتفاقيات عمل مع تلك البلدان، لكن وجود أعداد كبيرة من العمال غير المدربين في دولة الإمارات العربية المتحدة وخصوصا في قطاع الإنشاءات، حيث عملت الجهات الرسمية في الدولة لتحقيق أكثر من المطلوب، بسبب معرفتهم أن نمو الاقتصاد على المدى الطويل بصورة مستدامة، يحتاج إلى وضع سياسات تأخذ على عاتقها تطوير القوى البشرية، بحيث تؤدي هذه السياسة إلى تشابكها وتكاملها مع سوق العمل في دولة الإمارات العربية المتحدة.

لهذا حققت الجهات الرسمية في الدولة بدقة مع الشركات المخالفة، وتم إدانتها لتجاوزاتها قانون العمل في الدولة، ومنعت تلك الشركات من ممارسة أعمالها مع شركات التوظيف، سواء في داخل الدولة أو في الخارج، وخصوصاً التي تتقاضى رسوماً عالية بدل إستقدام وسفر العمال. وزادت وزارة العمل عدد المفتشين، ووضحت للعمال حقوقهم قبل بداية العمل في الدولة، (أي تم التوضيح الدقيق للعمال القادمين ما لهم وما عليهم عند وصولهم أرض الدولة، وقبل بدء العمل). وكان للسياسة الجديدة الأثر الواضح في ضبط سوق العمل في دولة الإمارات العربية المتحدة.

لذا إن استمرار الأوضاع في سوق العمل، على ما هي عليه، يحتم التأكيد على وضع سياسات وخطط

---

(50) يوجد 13 عنصر كما بينها رودريك 2004م.

(51) انظر: أوهن بليان 2010م، لتصميم أول أفضل إطار مؤسسي .

(52) التشريعات التي تم اعتمادها منذ 5 سنوات، تتطلب إعطاء إجازة راحة من 12:30 -3:00 خلال أشهر الصيف(يوليو وأغسطس) وتزويدهم بواقيات من الحر ومناطق مظللة.

(53) هيئة الصحة لأبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة . HAAD

تساعد على مواجهة التحديات في المجال السكاني وتنظيم سوق العمل في المرحلة القادمة، ويمكن اقتراح التالي:- ضبط معدلات تدفق السكان الوافدين، ووضع الحوافز لزيادة معدلات نمو السكان المواطنين حتى ترتفع نسبتهم من إجمالي السكان في الدولة والقوى العاملة،. وبالتالي تحقيق التنمية المتوازنة بين المناطق في كل الإمارات في الدولة بهدف الحد من الهجرة الداخلية. كذلك الاستمرار في تنمية رأس المال البشري من خلال توفير الرعاية الصحية، والتعليم، والتدريب بالمستويات الملائمة، لكي يلبي احتياجات سوق العمل وزيادة الاهتمام بفتح مجالات عمل جديدة للمرأة . ويتماشى هذا مع اعتماد استراتيجية للتنمية الشاملة بعيدة المدى والتي يرافقها وضع استراتيجية سكانية قابلة للتطبيق يمكن من خلالها الوصول ما أمكن إلى تحقيق التوازن في التركيبة السكانية، وهيكل قوة العمل المرافق للاستغلال الأمثل للموارد المتاحة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وبما يساهم بالنتيجة في تحقيق التنويع الأفضل لقيام القاعدة الاقتصادية.

5.4 سياسة التجارة الخارجية

تابعت دولة الإمارات العربية المتحدة تقليدياً سياسة ملتزمة تجاه سياسة التجارة الحرة، وبصورة أعمق للتكامل في نظام التجارة العالمية. زادت الأزمة المالية العالمية والتراجع في التجارة العالمية زاد من الحماية في باقي أنحاء العالم، بسبب أن البلدان تحاول بصورة منفردة حماية صناعاتها المحلية مواجهة للتراجع الاقتصادي الحاصل على مستوى العالم في عام 2009م.

استمرت دولة الإمارات العربية المتحدة في متابعة سياسة الباب المفتوح وحرية التجارة من خلال تحرير نظامها التجاري، موقعة عدة إتفاقيات للتجارة الحرة مع عدة بلدان ومجموعات مختلفة في أنحاء العالم. لكن لا تستطيع دولة الإمارات العربية المتحدة العمل في السياسات التجارية بمعزل عن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لالتزامها بتنفيذ الاتفاقيات الموقعة بين دول المجلس، للعمل سوية كما التزمت في عدة اتفاقيات، أهمها الاتفاق الاقتصادي عام 2002م، والذي دعى إلى استراتيجية مفاوضات مشتركة خلال التفاوض لعقد اتفاقيات التجارة الحرة مع الجهات الأخرى، التي يتم التعامل معها تجارياً، وجاء تأسيس الأتحاد الجمركي بين دول المجلس في عام 2003م،[54] الذي كان شرطاً لتسهيل التعامل من قبل دول المجلس كوحدة واحدة تجاه مفاوضات التجارة الحرة.

في عام 2009م، شاركت الدولة في 3 اتفاقيات مهمة للتجارة الحرة مع درجات متفاوته من النجاح، تحديدا مع سنغافورا، منطقة التجارة الحرة (الأفتا) [55] EFTA، ونيوزلندا. لقد أكملت سنغافورا ومجلس التعاون لدول الخليج العربية مفاوضات التجارة الحرة في عام 2008م بعد أربعة جولات من المفاوضات واعتمدت من قبل الدولة في سمبتمر 2009م (كذلك اعتمدت من قبل سلطنة عُمان، ودولة قطر) . وسمحت هذه الاتفاقية للشركات في المجموعتين لتعمل في أسواق كل منهما مع أقل قدر من الحواجز.[56] وغطت

54) الاتحاد الجمركي: مجموعة من الدول لا يوجد بينها أي رسوم جمركية، والجمارك موحدة، وبالنسبة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، يوجد نسبة 5% تجاه الدول خارج نطاق الاتحاد.

ومنطقة التجارة الحرة: مجموعة من الدول لا يوجد بينها رسوم جمركية ، لكن لكل دولة الحرية بفرض الرسوم الجمركية تجاه الدول خارج نطاق الدول المنظمة لمنطقة التجارة الحرة.

55) مجموعة دول ال EFTA هي كل من سويسرا، النرويج، أيسلندا، ولنختشتاين.

56) يمكن لهذه الحواجز أن تكون جمركية وغير جمركية NTBs مثل المواصفات والمقاييس على المستوردات، وهي غير مسعرة، واستخدمت هذه الحواجز أكثر من السابق في السنوات الأخيرة، لأنها حواجز غير ظاهرة، ويصعب استكشافها .

الاتفاقيات للتجارة الحرة عدة مجالات مثل تجارة السلع، تجارة الخدمات(بما فيها الخدمات المالية)، التجارة الإلكترونية ، العطاءات الحكومية. وتتوقع اتفاقية التجارة الحرة بين دول المجلس وسنغافورا دمج العلاقات التجارية وتشجيع التدفق الاستثماري بينهما. كما وتسمح بحرية حركة السلع والخدمات بينهما والتي تعود بالفائدة على قطاعات متعددة مثل، الخدمات الإستشارية، والتوزيع، والسياحة، والنقل الجوي والبحري.

لقد غطت اتفاقية التجارة الحرة بين دول الأفتا EFTA ودول مجلس التعاون الخليجي والتي وقعت في النرويج في يونيو 2009م. مجالات واسعة، شاملة تجارة البضائع والخدمات، وسياسة المنافسة، والعطاءات الحكومية. وستقوم اللجنة المشتركة التي شكلت لهذا الغرض بالإشراف على تنفيذه، والتي تشمل تسوية النزاعات من خلال التحكيم. ومسودة الاتفاقية مع نيوزلندا وقعت في أكتوبر 2009م. والتي تهدف إلى تحرير التجارة في البضائع والخدمات لدفع التجارة الحرة والاستثمار بين الطرفين. وتطوير علاقة تجارية، ترويج المنافسة، تحسين الوصول إلى سوق كل منهما من قبل الآخر. وأسست هذه آلية لتسوية المنازعات من خلال الإطار العام لإتفاقية منظمة التجارة العالمية(WTO) لتسوية المنازعات التجارية وبمرجعية اتفاقية إطار منظمة التجارة العالمية، ومنه مبدأ التحكيم الدولي.

هذا وفي المجال الدولي فقد استمرت دولة الإمارات العربية المتحدة في تحسين ترتيبها العالمي في مجالات مختلفة، والتي تنشر من قبل الجهات الدولية. وفي تقرير إقامة الأعمال الذي نشر من قبل البنك الدولي عام 2009م.[57] كان ترتيب الدولة 46 من أصل 181 دولة، والتي تسهل إقامة الأعمال، أي تحسن الترتيب 8 مراتب عن عام 2008م. وهذا المؤشر الإجمالي تم قياسه من خلال عشرة مؤشرات جزئية. والتي زادت ترتيب الدولة في 3 منها، وانخفضت في 5 منها، ولم تتغير في ترتيبين، وأكبر ارتفاع في الترتيب كان زيادة من 116 إلى 68 في المؤشر الخاص في الحصول على قرض. أما المؤشر الخاص في حرية حركة التجارة بين الحدود، كان ترتيب الدولة 14 من بين 181 بلد في تقرير البنك الدولي.

وفي تقرير التنافسية العالمي لسنة 2010/2009م الذي تم نشره من قبل المنتدى الاقتصادي العالمي(منتدى دافوس)،[58] كان ترتيب الدولة 23 من بين 131 دولة وبتحسن أربعة مراتب عن عام 2008م، ويعكس هذا التحسن من خلال التقييم الموجب لمؤسساتها من حيث الجاهزية التكنولوجية، والمقدرة الإبداعية، وهذا الترتيب وضع اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة في مرتبة أعلى من الاقتصادات الكبيرة مثل ، الصين، والهند، روسيا، البرازيل، ماليزيا، إيرلندا، وايطاليا . وقد أعطى التقرير الدولة الترتيب 21 و25 في الكفاءة والإبداع على الترتيب، والمراتب 6 و10 في البنية التحتية، المؤسساتية، وكفاءة الأسواق على التوالي. ويؤكد التقرير على أن المؤسسات، والبنية التحتية، والجاهزية للتكنولوجيا، والإبداع. ستستمر جميعها بدعم المقدرة التنافسية اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة على مستوى الاقتصاد العالمي ولسنوات قادمة.

---

57) صندوق النقد الدولي، انظر Doing Business 2008

58) المنتدى الاقتصادي العالمي(منتدى دافوس) مؤسسة مستقلة غير ربحية ، أسست في جنيف في سويسرا من قبل الآقتصادي كلاوس شوابس، للمساعدة في دعم النمو الاقتصادي والنجاح الاجتماعي، واصبح يعقد خارج سويسرا، ولديه وضع المنظمات غير الحكومية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، ويُمول من قبل المؤسسات الضخمة في العالم. وهو ليس مكانا لصنع القرار، ولكنه يهدف إلى إتاحة منصة لجميع أصحاب المصالح في العالم لبحث القضايا الملحة التي تواجه المجتمع الدولي.

وبصورة مماثلة فقد ورد بالمسح السنوي الذي يصدر على مستوى عالمي من قبل Edelman's، ويقدم إلى المنتدى الاقتصادي العالمي في(دافوس) / سويسرا. إن دولة الإمارات العربية المتحدة، وبناءً على ما ورد من قبل أصحاب الرأي والاختصاص لديها نسبياً درجة عالية من الثقة في المؤسسات الرسمية، وقطاع الأعمال، والإعلام. وكان مؤشر الثقة في المؤسسات في دولة الإمارات العربية المتحدة من بين أعلى الدول في العالم ونسبته 67%، وكانت الثقة في النظام المصرفي نسبته 75%، وهي أعلى مما عليه في الولايات المتحدة الأمريكية التي بلغت نسبتها 29%، وكانت النسبة في ألمانيا 19%. [59] كما أشار الرقم القياسي للحرية الاقتصادية بأن درجة ترتيب دولة الإمارات العربية المتحدة، جاء في المرتبة 46 على المستوى العالمي. وكان أفضل من بعض اقتصاديات الدول الرئيسة على الساحة العالمية مثل فرنسا، وإيطاليا، والسعودية، والصين.[60]

59) أنظر Edelman's 2010.

60) أنظر الرقم القياسي للحرية الإقتصادية(2010).

المراجع

المراجع العربية

- دولة الإمارات العربية المتحدة: التقرير الاقتصادي والاجتماعي لعام 2009م، وسنوات أخرى.
- دولة الإمارات العربية المتحدة، حكومة إمارة أبوظبي : الروية الإقتصادية 2030م.
- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، سبتمبر 2009م.
- بني ملحم، أحمد قاسم ،2010 ، توقعات التضخم في دولة الإمارات العربية المتحدة لعامي 2010 و2011، قسم التحليل الاقتصادي والإحصائي،المركز الوطني للإحصاء، أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة.
- جمعة، عبد العفو: توقعات أسعار المستهلك للأعوام 2010-2011 باستخدام السلاسل الزمنية، قسم الأسعار، المركز الوطني للإحصاء، أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة.

REFERENCE I ENGLISH

Abu Dhabi Economic Vision 2030 (2008). Government of Abu Dhabi, United Arab Emirates.

Dubai Strategic Plan 2015 (2006). Highlights. The Executive Office, Government of Dubai, United Arab Emirates

Balian, O. (2010). Institutional Framework For Industrial Policy. Web version in www. scribd.com: http://www.scribd.com/doc/25636468/Web-Version-of-Institutional-Framework-for-Industrial-Policy

Balian, O. (2009). The Secret of Dubai's Long-Term Economic Success: COUNTERINTUITION. Published by Lambert Academic Publishers (LAP), Germany.

Bani Malhem, Ahmad Q. (2010). Inflation Expectations in the UAE 2010-2011. Department of Statistical Methodologies, Statistical and Economic Analysis Division (SEAD), National Bureau of Statistics, Abu Dhabi, UAE.

De Silva, K. M. (1994). The Political Economy of Windfalls: The Dutch Disease –Theory and Evidence. Center in Political Economy, Washington University, St. Louis, MO.

European Commission, International Monetary Fund, OECD, UN, and the World Bank (2009). System of National Accounts 2008. New York, 2009.

Evans, P. (1995). Embedded Autonomy: States and Industrial Transformation. Princeton, NJ: Princeton University Press.
Imbs, J. and Romain Wacziarg. Stages of Diversification. American Economic Review, 93(1), March 2003, 6386-.

International Energy Agency (2009. Key World Energy Statistics, Paris, France.

International Monetary Fund (January 2010). World Economic Outlook Update: An Update of the Key WEO Projections. Washington D.C.

International Monetary Fund (October 2009). World Economic Outlook: Sustaining the Recovery. World Economic and Financial Surveys Series, Washington D.C.

International Monetary Fund (2010). United Arab Emirates: Staff Report for the 2009 Article VI Consultation. Washington D.C

Jomaa, Abdalafu (2010), CPI Estimates in the United Arab Emirates for 20102011- using DEMETRA Time-Series Analysis, Department of Economic Statistics, Prices and Indices Division, National Bureau of Statistics, Abu Dhabi, UAE.

Mankiw N. G. (2007). Macroeconomics, 6th edition. Worth Publishers, New York.
National Bureau of Statistics (2010), Economic Statistics, Price Indices Division, Abu Dhabi, UAE.

Rodrik, D. (2004). Industrial Policy for the Twenty-First Century. Paper prepared for the United Nations Industrial Development Organization (UNIDO), Kennedy School of Government, Harvard University, Cambridge.

Unified Arab Economic Report (2009), The Arab League et al, Egypt, Cairo.
World Bank (2010). Global Economic Prospects: Crisis, Finance, and Growth. Washington D.C.